وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغـواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

اثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي دراسة حالة (الجزائر والمغرب ومصر)

من إعداد الطالبتين:
- وئام بلعباس
- فاطمة الزهراء مشراوي

الأستاذ المشرف:
– إبراهيم عامر

لجنة المناقشة

- فاطمة بوداود	أستـاذة محاضر أ	رئيســا
- إبراهيم عامر	أستـاذ مساعد أ	مقررا
- سميرة مشراوي	أستـاذةمحاضرة أ	ممتحـنا

السنة الجامعية 2022/2021

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد، فإلي من نزلت في حقهما الآيتين الكريمتين في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم

{وقضى ربك الا تعبدوا لا 2ياه وبالوالدين إحسانا اما يبلغن عندك الكبر احدهما وكلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}

{الإسراء 22-23}

إلى الرجل العظيم الذي تحمل مرارة التعب وقساوة الأيام من تعليمي، إلى من كان سندي المادي المعنوي إلى صانع ذاتي وقدوتي...إلى من علمني أن الحياة أمل يبقيها عمل وينهيها أجل...إلى من علمني الصبر والاجتهاد، ومن أثنى حياته لأجل أن يمهد لي الحياة ويسهر على راحتي...إلى الذي كبرت إلى جانبه إلى مصدر إعجابي واعز أحبابي إلى أعظم الرجال "أبي رابح" الفاضل أطال الله في عمره.

إلى التي وضع الله الجنة تحت قدميها، إلى رمز الأمان، إلى التي قاسمتني شدة الحياة، ورخائها وسهرت الليالي من أجلى، إلى ينبوع الحنان إلى راحة أملي الخضراء المتجذرة في أعماق أعماقي، إلى نظرات قلبي وبلسم جروحي أمي الغالية "فاطمة"

إلى قرة عيني أخواتي: بخته وابنتها ميساء، رانيا وزوجها طاهر، شيماء، حورية،مريم. إلى خالي

" شريف وعائلته و خالتي أمينة وخيرة وعائلتهم "

إلى من ربطتني بهم أسمى معاني الصداقة:"أسماء، خيرة، فاطمة، نسرين، سارة، زهرة، الهام"

{إلى من صعب علي فراقهم وعز علي بعدهم، وأحسست معهم بأسمى معاني الحب إلى من تطيب اللحظات بذكرهم.} إلى دفعة التخرج مالية وبنوك 2022/2021

وقام بالعباس

اهداء

الحمد لله الذي اصطفانا واختارنا لحمل راية العلم فأحمدك يا ربي حمدا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

إلى التي رفعت يداها إلى رب السماء داعية لي خير الدعاء في الجهر والخفاء، رمز الجود والعطاء، إلى الصدر الذي أحتمي به من غرائب الزمن، منبع الحنان والعطف ومدرسة الصبر والكفاح أغلى ما لدي "أمي، أمي، أمي، خيرة" الحبيبة حفظها الله وأدام لها الصحة والعافية.

إلى ولي نعمتي من له الفضل الكبير في تعليمي الذي ضحى من اجلي حتى وصلت إلى مبتغاي وأقرضني دون مقابل واعتبر دراستي كاستثمار بمثابة له نتيجة هذه الدراسة أتمنى له الصحة و العافية و الجنة الدائمة، والدي العزيز "علي".

إلى روح خالي في جنات الخلد مع حواصل الطير الخضر و السندس " بشير" رحمه الله.

إلى من تقاسمت معهم رحم أمي، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهم، إلى "ياسين، دعاء، تقوى،عبد الرزاق" حفظهم الله.

و الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة، وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل ذكريات الأخوة البعيدة و الصداقة المديدة، إلى الذين أحببتهم وأحبوني إلى صديقاتي العزيزات:

"حسناء، نجاة، ربيعة، إشراق، مريم، وئام، أسماء، خيرة"

إلى كل من حوتهم ذاكرتي، و لم تحويهم مذكرتي.

فاطمة الزهراء مشراوي

الشكر

الحمد لله راجيين رضاه سبحانه وتعالى، طامعين في رحمته خاشعين لوجه الكريم جل شأنه وتعالى مقامه، شاكرين له فضله ومقرين بنعمته التي أسبغها علينا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يسعدنا في هذا المقام أنا وزميلتي أن نسجل شكرنا واعتزازنا لأستاذنا الفاضل عامر إبراهيم على ما بذله من جهود وكذا نصائحه وتوجيهاته الصائبة والحكيمة جزاه الله خيرا ووفقه في تأدية واجبه النبيل.

لا يفوتنا أيضا أن نوجه امتناننا إلى الأستاذة الكريمة بوداود فاطمة والأستاذة بوهاليفاطمة لأنهم لم يبخلوا علينا بأي دعم من المراجع والمعلومات والإرشادات.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم راغبين مناقشة هذا الجهد المتواضع على ما فيه من عيوب ونقائص.

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة على اختبار أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي فيثلاث دول: الجزائر، ومصر، والمغرب، خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2000-2018)، باستخدام البيانات السنوية لمتغيرين مستقلين (معدل الاختراق، القروض الممنوحة للقطاع الخاص)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، تم توظيف نموذج بانل للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Panel ARDLوهذا للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة المدى بين المتغيرات.

أظهرت نتائج تقدير الأمد الطويل، أن المتغيرات المستقلة،نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CR)، ومعدل الاختراق (Pin) غير معنوية عند 0.05، ولكن المتغير CR ذا معنوية إحصائية عند 0.1، حيث هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي. أما فيما يخص العلاقة في الأمد القصير فيلاحظ من مخرجات تقدير نموذج تصحيح الخطأ، تظهر أن تصحيح الاختلالات بين الأمد القصير والطويل تتم تقريبا في نفس السنة، كما يلاحظ بأن معامل معدل الاختراق سالب وغير معنوي، أما معامل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهو سالب ومعنوي، أي وجود علاقة عكسية بين القروض الممنوحة والنمو الاقتصادي، والذي يمكن تفسيره بضعف وعدم كفاءة القطاع المصرفي ووجود عيوب هيكلية في اقتصاديات هذه الدول بشكل العام.

أما عندما تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام متغيرين فقط، معدل الاختراق ومعدل النمو الاقتصادي، أظهرت النتائج أن المغرب يتفوق نسبيا على الجزائر ومصر من ناحية أثر قطاع التأمينات على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:معدل الاختراق، النمو الاقتصادي، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، الجزائر، مصر، المغرب ، نموذج (PaneL ARDL)

Abstract:

This study aims to test the impact of the insurance sector on economic growth in three countries: Algeria, Egypt, and Morocco, during the time period (2000-2018), using annual data for two independent variables (penetration rate, loans granted to the private sector), and the growth rate as a dependent variable, the Panel ARDL model was employed to verify the existence of a long- and short-run equilibrium relationship between the variables.

The results of the long-term estimation showed that the independent variables, the percentage of loans granted to the private sector (CR), and the penetration rate (Pin) are not significant at 0.05, but the variable CR is statistically significant at 0.1, where there is an inverse relationship with economic growth. As for the relationship in the short term, it is noted from the outputs of the error correction model estimation that correcting the imbalances between the short and long term takes place approximately in the same year. The existence of an inverse relationship between the loans granted and economic growth, which can be explained by the weakness and inefficiency of the banking sector and the presence of structural defects in the economies of these countries in general

When the error correction model was estimated using only two variables, the penetration rate and the economic growth rate, the results showed that Morocco is relatively superior to Algeria and Egypt in terms of the impact of the insurance sector on economic growth.

Keywords: penetration rate, economic growth, loans to the private sector, (PaneL ARDL) model, Algeria, Egypt, Morocco.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
ملخص بالعربية	
ملخص بالانجليزية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الاختصارات	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**أ-د**
الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين و النمو الاقتصادي	**6-31**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتأمين	**7**
المطلب الأول: مفهوم ونشأة التأمين	7
المطلب الثاني: أسس التأمين وعناصره	9
المطلب الثالث: أنواع التأمين وتقسيماته	12
المبحث الثاني: المجالات و الأهمية الاقتصادية للتامين وتأثيره على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد	**15**
المطلب الأول: مجالات التأمين	**15**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للتأمين	**17**
المطلب الثالث: تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد	**18**
المبحث الثالث: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	**20**
المطلب الأول: مفاهيم عامة على النمو الاقتصادي	**20**
المطلب الثاني: معدلات قياس النمو الاقتصادي ومحدداته	**23**
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	**26**
المطلب الرابع: التأمين عامل للنمو الاقتصادي	**30**

خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: قطاع التامين ودوره على النمو الاقتصادي(الجزائر، مصر، المغرب)	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: التطور التاريخي لقطاع التامين في الجزائر(الجزائر،مصر، المغرب)	**34**
المطلب الأول: المسار التاريخي لقطاع التامين في الجزائر	**34**
المطلب الثاني: واقع قطاع التامين في مصر	**37**
المطلب الثالث: قطاع التامين في المغرب	**44**
المبحث الثاني: مقارنة بين سوق التامين الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة (2000-2018)	**48**
المطلب الأول: المقارنة بين الجزائر والمغرب ومصر حسب أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة (2000-2018)	**48**
المطلب الثاني: المقارنة بين رقم أعمال التأمين في الجزائر والمغرب ومصر للفترة(2000-2018)	**50**
المطلب الثالث: المقارنة حسب معدل الاختراق التأميني في الدول الثلاث للفترة(2000-2018)	**53**
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في دول الجزائر، مصر، المغرب للفترة (2000-2018)	**54**
المطلب الأول: البيانات والمنهجية القياسية	**54**
المطلب الثاني: دراسة أثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج بانل اردیال	**68**
المطلب الثالث:تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة التوازنية بين معدل النمو الاقتصادي، معدل الاختراقوالقروض الممنوحة للقطاع الخاص:	**68**
خلاصة	
خاتمة	
الملاحق	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(1)	شركات التامين العمومية في مصر	40
(2)	شركات التامين الخاصة على الأشخاص	41
(3)	شركات التامين الخاصة ذات أسلوب تأميني تكافلي للتأمينات على الممتلكات وإعادة التامين	42
(4)	شركات التامين التجارية على الممتلكات الخاصة	43
(5)	التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة	55
(6)	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر المعزز ADF	65
(7)	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	66
(8)	نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغييرين معدل الاختراق و معدل الناتج المحلي الاجمالي	67
(9)	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	67
(10)	نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير	68
(11)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا في الجزائر للمتغيرات الدراسة	68
(12)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا في المغرب للمتغيرات الدراسة	68
(13)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في مصر للمتغيرات الدراسة	69
(14)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر للمتغير معدل الاختراق	69
(15)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المغرب للمتغير معدل الاختراق	70
(16)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في مصر للمتغير معدل الاختراق	70

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(1)	أقسام التامين	15
(2)	أعمدة بيانية تمثل الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث خلال(2000-2018)	48
(3)	أعمدة بيانية تمثل نسبة عدد السكان في الدول الثلاث للفترة(2000-2018)	49
(4)	أعمدة بيانية تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاث للفترة(2000-2018)	49
(5)	منحنى بياني يمثل تطور رقم أعمال التامين في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	50
(6)	منحنى بياني يمثل تطور رقم أعمال التامين في المغرب للفترة(2000-2018)	51
(7)	منحنى بياني يمثل تطور رقم أعمال التامين في مصر للفترة(2000-2018)	52
(8)	أعمدة بيانية تمثل معدل اختراق في الدول الثلاث للفترة(2000-2018)	53
(9)	الوصف البياني للمتغيرG-ratte	56
(10)	الوصف البياني للمتغير CR	57
(11)	الوصف البياني للمتغيرpin	58

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصارات	الاسم الكامل
G-rate	معدل الناتج المحلي الإجمالي
CR	القروض الممنوحة للقطاع الخاص
Pin	معدل الاختراق
ADF	اختبار ديكي فولر المعزز
ECM	نموذج تصحيح الخطأ

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

اسم الملحق
1. مؤشرات الاقتصادية في الجزائر
2. مؤشرات الاقتصادية في المغرب
3. مؤشرات الاقتصادية في مصر
4.اختبار جذر الوحدة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص
5. اختبار جذر الوحدة للمتغير معدل الناتج المحلي الاجمالي
6.اختبار جذر الوحدة للمتغير معدل الاختراق
7. اختبار التكامل المشترك
8. نتائج التقدير
9. اختبار التكامل المشترك
10. نتائج التقدير
11. اختبار تصحيح الخطأ لمعدل الاختراق و القروض الممنوحة للقطاع الخاص
12.اختبار تصحيح الخطأ لمعدل الاختراق

مقدمة

مقدمة

يسعى الإنسان دائما إلى الأمن، فهو يطلب الأمن في معاشه ورزقه كما يطلبه ليبدد به خوفه من أخطار عديدة تهدده في مسيرته اليومية فالأمن مطلب فطري، وعليه ظهرت فكرة التأمين الذي يقوم بمنح الضمان والأمان للأشخاص ضد الأخطار التي لا يمكن توقعها ولا معرفة درجة خطورتها، زيادة على ذلك فهو يؤثر ايجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية.

وتتجسد فكرة التأمين في تنمية اقتصاديات الدول، ولا أحد يتجاهلها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، إذ تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية وتحسين الوضع الاقتصادي في الدولة.

أما النمو الاقتصادي يهتم بعملية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد كعملية مستمرة طويلة الأجل.

وتعتبر علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي في معظم الدول علاقة جد قوية، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، وأيضا من خلال العمل على تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في مجالات شتى في الحياة الاقتصادية.

1.إشكالية البحث:

تكمن إشكالية دراستنا فيما يلي:

- ما مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي للجزائر، والمغرب، ومصر؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكننا الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة العلاقة بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي؟
2. هل هناك اختلاف بين أسواق التأمين لكل من الجزائر ومصر والمغرب؟
3. هل قطاع التأمين يؤثر أكثر من القطاع المصرفي في الدول الثالث؟

2. فرضيات البحث:

1. توجد علاقة طردية بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي.
2. لا يوجد اختلاف لأثر التأمين على النمو الاقتصادي للدول الثلاث.
3. قطاع التأمين أقل أثرا من القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.

2- 3. أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في الأهمية العلمية والاقتصادية:

- الأهمية العلمية:

  - إثراء المكتبة الجامعية.
  - وجود البحث كمادة أساسية في التخصص.

- الأهمية الاقتصادية:

  - تقييم مساهمة إنتاج نشاط التامين في النمو الاقتصادي.
  - أهمية قطاع التامين بالنسبة للنمو الاقتصادي.

4.أهداف البحث:

- الاطلاع على واقع قطاع التأمين لكل من الجزائر، والمغرب، ومصر.

- إبراز المفهوم الشامل للتأمين ودوره في حماية الأشخاص والمؤسسات.

- اختبار مدى مساهمة قطاع التأمين في دعم اقتصادياتبلدان شمال افريقيا وبالتحديد الجزائر، ومصر، والمغرب.

5.المنهج المتبع:

تم الاعتماد على الطريقة المنهجية التي تضمن ترابط أجزاء البحث وتسلسل عناصره معتمدين على المنهج الوصفي والتاريخي في الجزء النظري والقياسي في الجزء التطبيقي.

- الإطار النظري: حيث تطرقنا إلى مفهوم التأمين والنمو الاقتصادي وكيفية ربط العلاقة بينهم للعمل على زيادة القدرة الإنتاجية.
- الإطار التطبيقي: فقط قمنا بدراسة قياسية لمدى تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي لكل من الدول (الجزائر، المغرب، مصر).

6.محددات الدراسة:

- البعد الزمني: كانت عينة الدراسة ممتدة للفترة الزمنية من 2000 إلى غاية 2018.
- البعد المكاني: فيما يخص الإطار المكاني تم اختيار ثلاث دول من شمال افريقيا تشترك في الكثير من الخصائص، ألا وهي الجزائر والمغرب ومصر.
- الدراسات السابقة:

باعتبار موضوع هذا البحث امتدادا لأبحاث ودراسات سابقة عالجت اثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي.

نذكر منها الدراسات التي أمكنا الاطلاع عليها وساعدت في إعداد التصور الأولي والخطة المبدئية لهذا العمل وهي على سبيل التمثيل:

تهدف دراسة "بالي مصعب" قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني إلى إظهار علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي والتي ظهرت نتيجتها في ان التأمين يساهم بشكل ضعيف في النمو الاقتصادي، حيث اعتمدت الدراسة على معدل الاختراق كمتغير مستقل وذلك باستخدام نموذج ARDL.

أما فيما يخص دراسة "تغليسية رانيا" بعنوان قياس اثر نمو قطاع التأمين على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، والتي تمثلت في المتغير المستقل(رقم أعمال قطاع التأمين)، ومتغير تابع(الناتج الداخلي الخام) باستخدام نموذج ARDLخلال الفترة (1990-2018)، خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة اجل فقط لكنها ضعيفة.

7. أسباب اختيار الموضوع:

- التطور الذي عرفه قطاع التأمين في الآونة الأخيرة.

- يمثل هذا الموضوع جزء من التخصص.

- محدودية الدراسات والبحوث في هذا المجال في الكلية.

8. خطة البحث:

من اجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية السابقة اتبعنا الخطة التالية، حيث قسمنا البحث إلى فصلين:

حيث تكلمنا في الفصل الأول على المفاهيم العامة حول قطاع التأمين والنمو الاقتصادي والذي يحتوي على ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية للتأمين من نشأة ومفهوم وعناصر والمبحث الثاني فقد تكلمنا عن مجلات والأهمية الاقتصادية للتأمين وتأثيره على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى عموميات حول النمو الاقتصادي حيث تكلمنا عن مفهوم وأنواع بالإضافة إلى نظريات النمو الاقتصادي وأيضا تكلمنا عن التأمين عامل للنمو الاقتصادي.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد كان تحت عنوان قطاع التأمين ودوره في النمو الاقتصادي(الجزائر، مصر، المغرب)، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تكلمنا عن واقع قطاع التأمين في كل من الدول الثلاث أما المبحث الثاني فتضمن تحليل نشاط قطاع التأمين في كل من الجزائر ومصر والمغرب، أما المبحث الثالث فهو دراسة قياسية لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي للدول الثلاث.

الفصل الاول:
الاطار النظري للتأمين
والنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر قطاع التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية ومواجهة الخسائر المفاجئة التي قد تواجههم، فالتأمين يعتبر بمثابة عامل من عوامل الإنتاج، كما يعد وسيلة لتجميع المدخرات اللازمة لتحويلها لخطط التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وبناء عليه تم التطرق في هذا الفصل إلى التأمين وتأثيره على المتغيرات الحيوية للاقتصاد وأيضاإلى النمو الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتأمين

المبحث الثاني:مجالات والأهمية الاقتصادية للتأمين وتأثيره على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي

المبحث الأول:المفاهيم الأساسية للتأمين

نشأت فكرة التأمين قديما حيث كان يتعرض الإنسان للخطر، فجعله يفكر في طريقة قد لا تقيه من حدوث الخطر، لكنها تخفض من شدته فوضع التأمين لحمايته لشخصه وماله، ذلك لاعتقاده أن التامين ضروري وحيوي لحمايته.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة التأمين

الفرع الأول: نشأة التأمين

لقد قام التأمين في بادي الأمر على فكرة التعاون والتكافل بين التجمعات البشرية وكان ذلك في إطار ما يسمى بالتأمين التعاوني، فكانت توزع الخسائر التي تلحق بأحدالأعضاءأو بعضهم نتيجة تحقق أخطار معينة على جميع الأعضاءأو بعضهم نتيجة تحقق أخطار معينة على جميع الأعضاء وقد جاء بها المصريون مند ألاف السنينالتي تقوم بمراسم دفن الموتى في تحنيط وتشييد القبور المحكمة وكان ذلك نظير اشتراك يدفعها الأعضاء. ذات الفكرة تجسدت عند العرب في رحلتي الشتاء والصيف حيث كان رجال القافلة يعوضون من ينفق منهم جمل أو تبور تجارته وذلك من أرباح التجارة المحققة من الرحلة. [1]

ولقد أدى تنوع المخاطر وتكاثرها إلى سعي الإنسان إلى إيجاد وسائل تساعده على تفادي تلك المخاطر وتجنبها وتخفيف آثارها لاسيما أن الإنسان قد لا يستطيع لوحده مقاومة تلك الأخطار التي قد تفوق قدراته الذاتية ،وتلك الوسيلة هي التأمين الذي يقوم في صورته المبسطة على فكرة التضامن ولتكافل الجماعة لتعويض الضرر الذي يلحق بأحد أفراد تلك الجماعة.وذلك عن طريق جموع الأقساط التي يسددها الأفراد التي تخشى تحقق الخطر، ومن ثم فان التامين لم يكن وليد المستجدات العصرية فهو موجود منذ زمن بعيد ولكن تطورت فكرة التأمين مع تطور الحياة بمختلف حالاتها، وإذا كانت فكرة التأمين ظهرت أولا في مجال النقل البحري لمواجهة مخاطر الرحلة البحرية قبل أن تظهر في غيرها من المجالات، فمنذ أواخر القرن الرابع عشر بدأ التأمين البحري بانتشار مع انتشار التجارة البحرية خاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والتي كانت تتعرض إلى مخاطر القرصنة بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية، فبدا التفكير في التأمين البحري من خلال ما يعرف بالقرض البحري من اجل ضمان سلعته، كان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالا

[1] زيد منير عبوي،**إدارة التأمين و المخاطر**،دار كنوز المعرفة،ط2،عمان:الأردن2006،ص33.

مسبقا من مالك رؤوس الأموال و يتعهد له بإرجاعه له زائد فوائد إذا لحقت السفينة بسلام، أما إذا أهلكت هذه الأخيرة فيحتفظ بمبلغ القرض.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التأمين

1.التأمين لغة : التأمين من أمن ، أي اطمأن وزوال خوفه ، وهو بمعنى سكن قلبه وكدلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف ، ومن ذلك قوله تعالى بعد **بسم الله الرحمن الرحيم** "ءامنهم من خوف"[2] ،وكذلك: " وإذ جعلنا البيت مثابة للناسوأمنا "[3].

2.التأمين اصطلاحا :عرفت لجنة المصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية بأنه تجميع للخسائر العرضية، عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين، الذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر أو توفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر.[4]

3. التعريف القانوني للتأمين: يعرف القانون المدني التأمين بأنه "التأمين هو اتفاق أو عقد يلتزم بمقتضاه الطرف الأول وهو المؤمن (هيئة التأمين) أن يؤدي إلى الطرف الثاني وهو المؤمن له والى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أوإيرادا أو مرتبا أوأي عوض مالي آخر (مبلغ التأمين) في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد و ذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن."[5]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أنَ التأمين هو الوسيلة التي تمكن الإنسان والمؤسسات من مواجهة الخسائر المالية المترتبة على الأخطار المعرضة لها.

---

[1]www .elmizane.com,10 :00,16 /05/2022

[2]الآية رقم4 من**سورة قريش**

[3]الآية رقم 35 من**سورة إبراهيم**

[4]مصعب بالي،**مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني**،المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، عدد 02/جوان2016

[5]وليد إسماعيل السيفو ،دعبد احمد أبو بكر ، دار البازوري ، العلمية للنشر والتوزيع ،ص92

المطلب الثاني: أسس التأمين وعناصره

الفرع الأول: أسس التأمين

1. **الأساس الاقتصادي:** يرى مؤيدو هذا الأساس، أن التأمين يقوم على أساس اقتصادي غير أنهم اختلفوا فيما بينهم،ففريق منهم أخذ بفكرة الحاجة، وفريق أخر أخذ بفكرة الضمان.

أ. نظرية التأمين والحاجة: يرى الفقهاء القائمون بهذه النظرية، أن أساس التأمين هو الحاجة إلى الحماية والأمان، لان أي خطر محتمل الوقوع في المستقبل، يثير لدى الإنسان حاجة إلى الحماية والأمان في مواجهة هذا الخطر للتغطية.

والنقد الموجه لهذه النظرية يتمثل فيما يلي:

_**أنها غير مانعة:** لا تمنع دخول أنظمة أخرى غير التأمين، في نطاقها مثل الادخار والائتمان اللذان يشعان حاجة الأفراد إلى الحماية والأمان، على الرغم من أنها لا تدخل تحت أي نوع من أنواع التأمين.

_**أنها غير جامعة:** بمعنى أنها لا تحيط بكل أنواع التأمين مثل: التأمين على الحياة، التي تنعدم فيها الحاجة إلى الحماية والأمان.

ب. نظرية التأمين والضمان: يرى مؤيدو هذه النظرية، أن الخطر لا يثير لدى الإنسان حاجة إلى حماية و الأمان، بل أن الخطر يسبب للإنسان حاجة عدم الضمان الاقتصادي، يتمثل في تهديد مركزه المالي و الاقتصادي، يرون أن التأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية الضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد، على هذا النحو فإن أساس التأمين هو الضمان، ليس الحاجة.[1]

والنقد الموجه لهذه النظرية يتمثل فيما يلي:

_ أنها في الواقع لا تتعرض لبيان التأمين، بل لبيان النتائج الاقتصادية التي تترتب على التأمين من الناحية العلمية.

_ إن الضمان لا يقتصر على التأمين، حيث توجد أنظمة أخرى تحقق للأفراد الضمان دون أن يقصد عليها وصف التأمين، مثل جمعيات الائتمان التبادلي، مؤسسات الضمان الاجتماعي.

[1] زهيرة بن خضرة،**دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية**، جامعة البليدة 2، لونيسي علي، ص41

2. الأساس القانوني للتأمين: يرى أنصار هذا المذهب أي أساس التأمين قانوني محض لكن اختلفوا في كيفية تحديد معيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عنه ضرر الذي يسببه الضرر، بينما يرى الطرف الأخر بأن التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه للمؤمن له وهو المعيار القانوني للتأمين.[1]

أ.نظرية التأمين والضرر: يرى هذا الاتجاه أن التأمين لابد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التأمين ليس الضرر الذي يسببه الخطر ويصيب ذمة الإنسان المالية، على ذلك فان الضرر هو أساس التأمين، نلاحظ أن هذا المعيار لا يصلح أساسا إلى كافة أنواع التأمين على الرغم من أنصار هذه النظرية يؤكدون على وجود عنصر الضرر منها.

ب. نظرية التأمين والتعويض: يرى أنصار هذه النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حد ذاته، وإنما الهدف من التأمين هو التعويض، أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر، لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين، عكس الخطر الذي ينعدم في بعض أنواع التأمين، يؤخذ هذه النظرية بأنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين وهي حماية الإنسان من الخطر والأسس الفنية التي تقوم عليها. [2]

3.**الأساس الفني للتأمين:** يرى الفقهاء الذين نادوا بهذا المذهب تأسيس وفق أسس فنية، وذلك بإحداث عملية تعاون يقوم بها المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها، وإجراء المقاصة وفق قوانين الإحصاء، غير أنهم انقسم والى فريق النادي بحلول التعاون المنظم على أساس سبيل التبادل المبني على الصدفة البحتة، وفريق ينادي بنظرية التامين كمشروع منظم فنيا.

أ. نظرية حلول التعاون علة سبيل التبادل محل الصدفة البحتة:

تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين توجهون مخاطر متشابهة فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بأنفسهم، و يقتصر دور المؤمن على الإدارة و التنظيم التعاون بين الأعضاء، وفقا لأسس فنية تحدد من قبل، كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

[1] نفس الرجع السابق،ص42

[2] عبد الله حسن مسلم،**إدارة التأمين و المخاطر**،دار المعتز للنشر و التوزيع، عمان،ط1،2014،ص20

كما اعتمدت هذه النظرية على الأساس الفني مهملة الأساس القانوني الذي هو مكمل للجانب الفني للتامين وهذا ما يولد نقص فيما مدى فعالية هذه العملية إذا اهتمت بعملية التعاون المنظم الذي يقوم بجلب المنفعة للمؤمن، ولم تهتم بمركز المؤمن له وحقوقه والتزاماته، وبالتالي هناك فجوة في هاته النظرية يستوجب على المشروع استدراكها. وذلك من خلال الجمع بين كل من المعيار القانوني والمعيار الفني للتأمين.

ب. نظرية التأمين كمشروع منظم فعليا: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقي العقود، لأنه ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر وإجراء المقاصة وتحديد القسط الذي يدفعه المؤمن، ولذلك فان عقد التأمين، لابد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فنيا، هذا التنظيم هو الذي يعتبر الأساس الفني للتأمين، وقد أنجبت هذه النظرية عنصرا جديدا، وهو المعيار الفني لعقد التأمين غير انه غير كافي، لان المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لايقتصر على التأمين، حيث يوجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنيا، دون أن يطلق عليها وصف التأمين.[1]

الفرع الثاني: عناصر التأمين

التأمين عملية تقوم على وجود ثلاث مكونات المتمثلة في: الخطر المؤمن ضده، قسط التأمين، المصلحة في التأمين.

- **الخطر المؤمن ضده:** هو حادث غير محقق لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين في عقد التأمين وبصفة خاصة إرادة المؤمن له.[2]
- **قسط التأمين:** هو المبلغ الذي يحصل عليه المؤمن لقاء تحمله الخطر، وبالمقابل يمثل ثمن الأمان الذي يحصل عليه المؤمن له،أي انه العوض أو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن مقابل موافقة المؤمن على تعويض المؤمن له عن الخسائر التي يكون السبب المباشر في وقوعها خطر مؤمن منه، ولا يلتزم المؤمن بإصدار وثيقة التأمين إلا بعد استلامه لقسط التأمين أو موافقته على استلام القسط أو الأقساط المتفق عليها في وقت لاحق. [3]

---

[1] نفس المرجع السابق ص21.

[2] أبو الفضل هاني بن فتحي، راجعه الدكتور محمد الزحيلي، **التأمين وأنواعه المعاصرة وما يجوز أن يحق بالعقود الشرعية منها**، دار العصماء،2009،ص52

[3] د. سلمان زيدان،**إدارة الخطر و التأمين**،دار المناهج،عمان2016، ص28.

- **المصلحة في التأمين:** لابد أن تتوافر في عملية التأمين كعلاقة بين طرفين مصلحة يسعى إلى تحقيقها كل طرف، على انه إذا فقدت هذه المصلحة انقلبت العملية إلى نوع من المقامرة. لذلك فان اشتراط المصلحة في التأمين أمرأولته اعتبارات النظام العام حيث تكون هذه المصلحة هي التأمين من الأضرارأو التأمين من فوات الكسب أو التأمين لضمان حياة ميسرة للمؤمن له أو للغير.[1]

المطلب الثالث: أنواعالتأمين وتقسيماته

يعرف التأمين على انه مجال شاسع للغاية بحيث أن نطاق تطبيقه غير محدود فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع وتقسيمات جديدة في تأمين.

الفرع الأول: أنواع التأمين

1.التأمين على الأشخاص:

ويقصد به التأمين الذي يبرمه الشخص ضد المخاطر التي يمكن أن تلحق به في شخصه، كالوفاة، العجز الكلي أو الجزئي، والشيخوخة .....الخ، ويأخذ هذا النوع شكلين هما:

أ.تأمينات الحياة(حالة الوفاة).

ب. تأمينات الأضرار الجسمانية (الحوادث،والمرض): تأمينات الممتلكات والمسؤولية.[2]

2. التأمين على المسؤولية:

إن تأمين المسؤولية المدنية هو تغطية تأمينية ضد الغير أو الطرف الثالث إذأن الطرف الأول و الطرف الثاني هما المؤمن له و هيئة التامين و الطرف الثلث هنا هو الغير وتقوم شركةالتامين بموجب التأمين ضد أخطار المسؤولية المدنية بتعويض الغير مباشرة أو من خلال المؤمن له عن الأضرار التي تلحق به.[3]

3. التأمين من الأضرار:

---

[1] د.محمود الكيلاني،**الموسوعة التجارية المصرفية** ، عمان،دار الثقافة ، 2009،ص103

[2] مصطفى ميلودي ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم بعنوان **دراسة مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق معاييرالمحاسبة الدوليةIAS/FRA**،كلية العلوم الاقتصادية، الأغواط ،2020/2019.

[3] زينب زبده،**مذكرة ماستر بعنوان التامين و القروض العقارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجيBEA-وكالة الأغواط**، كلية العلوم الاقتصادية، الاغواط2014/2013.

هو التأمين الذي يقصد به تعويض المؤمن له عن خسارة لحقت ذمته المالية بمعنى أن هذا النوع من التامين يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه، فالمؤمن له يؤمن نفسه من الأضرار التي تصيبه في ماله، ويتقاضى من المؤمن–شركة التأمين– ما يعوضه عن هذا الضرر في حدود المبلغ المتفق عليه في عقد التامين.

ومن مميزات التأمين من الأضرار، عدم التزام المؤمن بدفع مبلغ اكبر من قيمة مبلغ التأمين إذا كان مبلغ التأمين اقل من قيمة الشيء المؤمن عليه، فيقتصر التزامه في هذه الحالة على دفع مبلغ يعادل النسبة بين المبلغ المؤمن به و القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.[1]

الفرع الثاني: تقسيمات التأمين

تختلف التقسيمات الخاصة بالتأمين باختلاف معايير التصنيف، وهذا الأخير يختلف لأسباب عدة من بينها الغرض من التامين، أو الخطر المؤمن ضده، حيث أن تنوع المخاطر وكثرتها راجع إلىالتطور المستمر في حياتنا العملية.

1. التقسيم من حيث طبيعة الغرض من التأمين:

يتغير الغرض من التأمين حسب وجهة المصلحة المحققة، فمنه ما تحقق المصلحة الخاصة وذلك لتحقيق ربح، ومنه ما يسعى من خلال تطبيقه إلى القاعدة الاجتماعية العامة، ولذلك تميز بالأنواع التالية:

أ. التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري:

يقوم هذا التأمين أساسا على الاختيار لكل من المؤمن والمؤمن له ، ولا توجد أي صورة من صور الإجبار على المؤمن في قبول تغطية الخطر من عدمه ، كما أن للمؤمن له الحرية وبإرادة كاملة في الإقدامعلى عملية التأمين ، فهو تأمين اختياري للمؤمن والمؤمن له مطلق الحرية ، بإرادة كاملة في الإقدام على عملية التامين ، فهو تامين اختياري للمؤمن والمؤمن له على حد سواء ، وغالبا ما تقوم بتغطية إخطار مثل هذا النوع من التأمينات شركات التأمين المساهمة أو الجمعيات التعاونية ، وفي بعض الحالات ما تقوم الحكومة بقبول بعض الأنواع المتعلقة بهذا التأمين والتأمين من وجهة نظر شركة التامين التجاري ويهدف أساساإلى تحقيق الربح ، وتحدد الأقساط بناءا على الأساليب والطرق الرياضية ، مأخوذا في حسبان تحقيق

2.احمد محمد لطفي احمد، **نظرية التامين المشكلات العلمية و الحلول الإسلامية**،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006،ص71.

هذا الهدف وذلك من دون النظر إلى القدرة المالية للمؤمن له ومدى استطاعته في دفع القسط المطلوب ، وهي بذلك تأخذ اعتبارا خاصا لكل فرد ولكل خطر واحتمالات وقوعه والخسارة المادية المتوقع حدوثها[1] .

ب. التأمين البري والتأمين الجوي:

من المسلم أن التامين البحري كان أول صورة ظهرت في أعمال التامين انطلاقا من فكرة عقد القرض البحري الذي يتعهد بمقتضاه شخص بأن يقرض السفينة مبلغا من المال مقابل مبلغ يضاف عند الاستحقاق على شكل فائدة، ولما تدخلت الكتب السماوية لتحريم هذه الصورة من التعامل وفق ما أبداه رجال الدين، ظهرت صورة أخرى للتأمين البحري حلت محل العقد وتحمل كل خصائص عقد التأمين، ولكن العلاقة التعاقدية كان يطلق عليها اسم عقد بيع معلق على شرط فاسخ، وبمقتضاه يتفق الشخص على شراء السفينة وما عليها من البضاعة وسائر الأشياء المؤمن عليها بثمن معين يدفعه هذا المشتري(المؤمن) إذا لم تصل السفينة، و يتضمن العقد شرطا فاسخا مفاده أن البيع ينفسخ إذا وصلت السفينة سالمة لميناء الوصول مع تعهد صاحب السفينة أي البائع(المؤمن له) بدفع مبلغ معين للمشتري مقابل المخاطرة.[2]

ج.التأمين البحري:

يعتبر التأمين البحري من أقدم أنواع التأمين التي عرفها العالم حيث مارسه الفينيقيون والبابليون من خلال العمليات التجارية التي كانت تتم عبر البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر القروضالبحرية قديما عقود التأمين البحري حيث ينص عقد القرض البحري على أن يقدم أحد الممولين إلى صاحب السفينة، قبل بدء الرحلة، مبلغا من المال على أن يسترد هذا المبلغ بالإضافة إلى فوائده عند وصول السفينة إلى ميناء الوصول سالمة، أما إذا فقدت السفينة أثناء الرحلة فلا يسترد شيء من المبلغ.[3]

---

[1]: مريم صادقي، كريمة رقطي، مذكرة**حول تبني نظام التأمين التكافلي في الجزائر"دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الاغواط"**،كلية العلوم الاقتصادية ، الأغواط (2013/2012).

[2]احمد محمد لطفي احمد،مرجع سبق ذكره،ص71.

[3]محمد حربي عريفات، سعيد جمعة عقل، **التأمين و إدارة الخطر**، دار وائل للنشر، ط1، 2008، الأردن عمان، ص133.

الشكل(1): أقسام التأمين

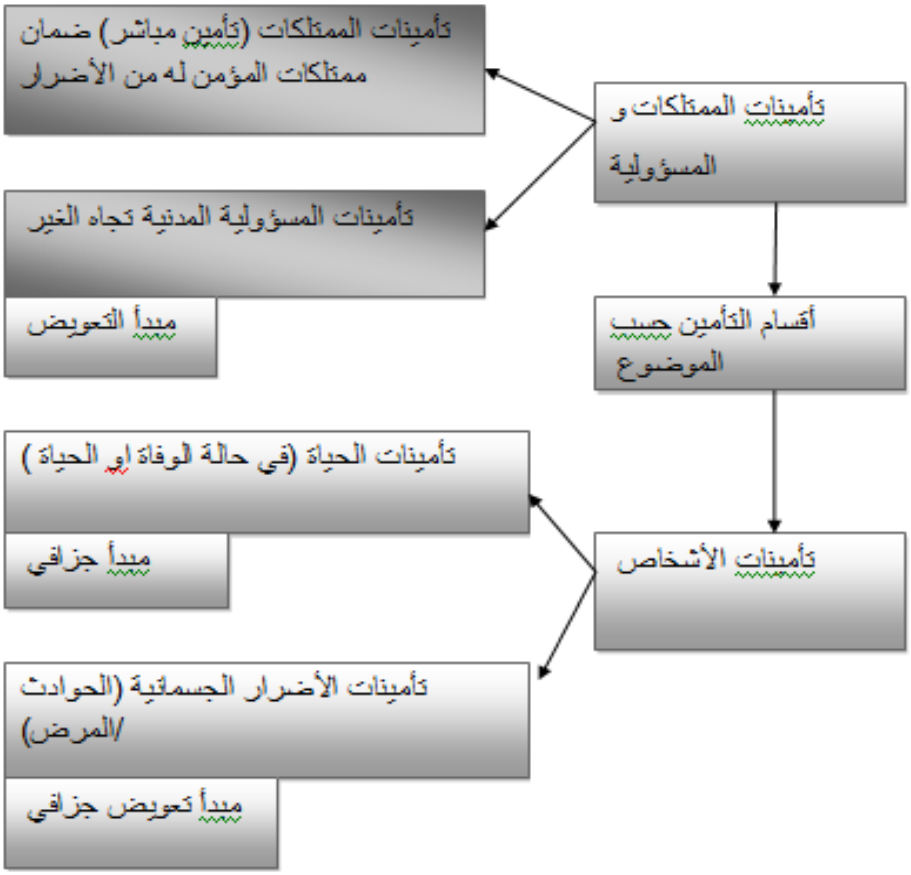

المصدر: مصطفى ميلودي، أطروحة دكتوراه بعنوان دراسة مدى التزام شركات التأمين بتطبيق معايير المحاسبية الدوليةIAS/FRS،ص48

المبحث الثاني : مجالات والأهمية الاقتصادية للتأمين وتأثيره على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد

المطلب الأول : مجالات التأمين

يمثل التأمين ضمانا للشخص ذاته وفي ممتلكاته من الأخطار المحيطة به لذلك فهو يبرز في المجالات التالية

أولا : التأمين على الحياة أو الحوادث الشخصية

الأخطار الشخصية هي الأخطار التي تؤثر بشكل مباشر على فرد ما فهي تتعلق بإمكانية الخسارة الكاملة أو انخفاض الدخل المكتسب والمصروفات الزائدة واستفاد الأصول المالية وهناك أربعأخطار رئيسية :

1. خطر الوفاة المبكرة : يمكن أن تسبب الوفاة المبكرة مشاكل مالية إذا كان لدى المتوفى أشخاص معالين محتاجين لإعانة، دون الوفاء بالتزامات مالية .

2.خطر المرض : يشمل خطر ضعف الصحة وخسارة الدخل المكتسب هي سبب رئيسي لعدم الأمان المالي،إذا كان العجز شديدا وفي حالات العجز الطويل الأجل، فانه تكون هناك خسارة أساسية للدخل المتكسب ويتم تحمل الفواتير الطبية وقد تفقد المزايا الوظيفية أو تقل.

3.خطر البطالة : خطر البطالة هو خطر رئيسي آخر يهدد الأمان المالي، يمكن أن تنتج البطالة، من دورة الانكماش في العمل، التغيرات التكنولوجية والهيكلية في الاقتصاد والعوامل الموسمية وعيوب في سوق العمل.

4.خطر عدم كفاية الدخل فترة التقاعد أو الشيخوخة : إنخطر كبر السن قد تكون اقل حدة من خطر الوفاة المبكرة، لكنها تستحق التخطيط لمواجهتها وتتمثل هذه الأخطار في عدم كفاية الراتب الذي يتقاضاه الشخص المتقاعد ونفاد المدخرات التي قام بتجميعها طيلة حياته . [1]

ثانيا : التأمين على الممتلكات

يتعرض الأشخاص الذين يمتلكون ممتلكات من أخطار تلف ممتلكاتهم أو فقدها لأسباب عديدة، فيمكن أن تتلف العقارات والممتلكات الشخصية أو تدمر بسبب حريق، صواعق أعاصير،عواصف وأسبابأخرى متعددة.

وهناك نوعان أساسيان للخسارة المصاحبة لدمار أو سرقة الممتلكات :

أ. خسارة مباشرة : تعرف الخسارة المباشرة على أنها الخسارة التي تنشأ من التلف الطبيعي، الدمار أو سرقة الممتلكات .

ب. خسارة غير مباشرة أو ثابتة : الخسارة الغير مباشرة هي خسارة مالية تنتج بشكل غير مباشر من وقوع خسارة بسبب مباشر والنفقات الزائدة هي نوع آخر من الخسارة غير المباشرة أو التابعة .

والتأمين على الأشياء (الممتلكات) يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي أصابته مباشرة في أمواله وفي غالب الأحيان يطبق التأمين على الأشياء محددة التأمين المباشر .

[1] زينب الزبدة،**التأمين و القروض العقارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA-وكالة الاغواط**-مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كليةالعلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2014/2013،ص05.

ويعد التأمين على الأشياء من أقدم الصور حماية للأملاك وفي حالة فقدانها المادي، كما كانت الحال في التأمينات على البضائع المنقولة بحرا في حالة فقدانها أو في حالة ضياع الشيء بسبب حريق وهذه الضمانات تعددت حتى أصبحت مع مرور الوقت تغطي الأضرار التي تصيب المؤمن له في ماله بطريقة مباشرة .[1]

ثالثا : التأمين من المسؤولية المدنية :

المادة163: يجب على الشركات والمؤسسات التابعة للقطاعات الاقتصادية المدنية، التأمين على مسؤوليتها المدنية تجاه الغير ;

تحدد شروط و كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.[2]

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للتأمين :

يعرض في هذا المطلب أهمية الاقتصادية للتأمين والتي تتمثل فيما يلي :

1.المساهمة في إجمالي الناتج المحلي:

يلعب التأمين دورا حيويا وهاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، وذلك من خلال أنشطته المختلفة ومساهمته بنسبة معينة في إجمالي الناتج المحلي.[3]

2.العمل على زيادة الإنتاج : وذلك بأنه يبعث الطمأنينة في نفس العامل أو للموظف فتزيد مقدرته على الإنتاج إذ أن الشعور بالقلق من شانه أن يضعف قدرة إنتاج الفرد فيتأثر اقتصاد القومي أما الشعور بالطمأنينة فيجعل الفرد، يقدم على عمله مرتاح البال، وبهذا ترتفع الكفاية في إنتاج.[4]

3.تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية :

يلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا و أساسيا ، فمن المعروف انه لا يمكن لصاحب مال أن يقرض ماله مالم يطمئن إلىأن موضوع ضمان المال سواء كان موضوع الضمان منقولا أو ثابتا غير محدد بالفناءنتيجة

[1]زينب زبدة، مرجع سبق ذكره، ص05.
[2]مبروك حسين، **المدونة الجزائرية للتأمينات**، ط1، 2006، بوزريعة الجزائر،ص55.
[3]رانيا تغليسية، **قياس اثر نمو قطاع التامين على الناتج الداخلي الخام في الجزائر**، مجلة افاق العلمية ، المجلد13العدد2021/02،ص650.
[4]كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة الخطر**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص54

تحقق خطر ما، ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر ومن هنا جاءت أهمية التأمين في تسهيل واتساع الائتمان ، فالبنوك مثلا لا توافق على إقراض المشاريع ورجال الأعمالإلا بوجود تأمين على ممتلكاته.[1]

المطلب الثالث : تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد

1. الدور الاقتصادي للتامين :

إن التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية)، وحتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة المراقبة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة .

ومع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاجالأخرى، وبالتالي على المر دودية الاقتصادية من خلال :

أ. تكوين رؤوس أموال وتكوين المشاريع :

يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لان تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة .ومنه شركات التامين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات ...)، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد، و بالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي ;

ب. التأمين مصدر للعملة الصعبة :

تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة،وذلك بخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الأموال، تعويض المتضررين ...) وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا، حسب السنوات وحسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني،فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة والعكس صحيح .

[1] الياس شاهد وعبد النعيم دفرور،**مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي_دراسة تحليلية لمعدل الاختراق** للفترة2012/1995_، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 10، العدد1(2017)، ص829

ج. التأمين وسيلة ائتمان :

يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدها للموردين، وبالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه[1].

2. التأمين وميزان المدفوعات :

وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة و الأموال الصادرة وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التامين المحلية.[2]

3. التأمين والتضخم :

التأمين وسيلة ادخارية كما يعتبر عنصر مساعد في الحد من التضخم، حيث أن زيادة المدخرات تعني تقليل الإنفاق وطلب على السلع و الخدمات، مما يحد من التضخم وارتفاع الأسعار، كذلك فان زيادة المدخرات عندما تتحول إلى زيادة في لاستثمارات و دعم الإنتاج في القطاعات المختلفة، ستؤدي في نهاية الى المساعدة في زيادة العروض من السلع و الخدمات، وهو ما يعتبر عنصر من العناصر التي تحد من التضخم وارتفاع الأسعار.[3]

4. التأمين والدخل الوطني :

لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بد من معرفة أقساط التامين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الوطني الخام. وكلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني، ويساهم التامين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة وتقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التامين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.[4]

---

[1] كمال محمود جبرا،مرجع سبق ذكره،ص84.

[2] الياس شاهد وعبد النعيم دفرور،**مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي_دراسة تحليلية لمعدل الاختراق** للفترة2012/1995_، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، الجلد 10، العدد1(2017)، ص832.

[3] بالي مصعب ومسعود صديقي، **مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، الجزائر، العدد02/جوان2016، ص24

[4] الياس شاهد وعبد النعيم دفرور، مرجع سبق ذكره،ص832.

المبحث الثالث : الإطار النظري للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو مقدار هو الزيادة في إنتاج السلع ولخدمات خلال فترة محددة، ولكي يكون أكثر دقة يجب أن يستبعد اثر التضخم ويعرف ذلك بالنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلد.

المطلب الأول : مفاهيم عامة على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي : يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن .

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي + عدد السكان

أي انه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع ، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك لينبغي حدوث تحسن مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع فان هذا لا يحدث إلاإذا فاق معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فان متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أيأن مستوى معيشة الفرد لن تتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي ، بمعدل اقل من معدل النمو السكاني فان متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته ، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي .

ولكن يلاحظ من ناحية أخربأن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يشكلها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها،أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي المستوى العام للأسعار ، أي انه يشير لكمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله للنقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستو ى معيشة الفرد في هذه الحالة. بل أكثر من هذا إذا زاد

الدخل النقدي بمعدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فان الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلاإذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي.ممثلا في زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يحصل عليها خلال الفترة محل البحث .

ويلاحظ مما سبق أن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في الدخل الفردي – معدل التضخم

ومن ثم يكون هذا المعدل موجبا إلاإذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي اكبر من معدل التضخم.[1]

لفرع الثاني : أنواع النمو الاقتصادي

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي في مسارات تاريخية قادت عبر عمليات موضوعية التقسيم الاجتماعي للعمل والتراكم الأولي لرأس المال وزيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق يتوفر فيها العرض والطلب.

2. **النمو العابر أو الغير مستقر:** يمثل هذا النمط نمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار ظروف اجتماعية وثقافية غير مناسبة إذ يكون غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته على نمو بلا تنمية.

3. **النمو المخطط:** هذا النمو حصل نتيجة لعمليات المخطط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع نلك الخطط، واستمراره خلال فترة زمنية طويلة بإمكانه أن يتحول إلى تنمية اقتصادية.[2]

---

[1] خديجة تافساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة2013/1990**، كلية العلوم الاقتصادية،باتنة، جامعة الحاج لخضر،ص77.

[2] خديجة تافساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة2013/1990**، كلية العلوم الاقتصادية،باتنة، جامعة الحاج لخضر،ص.

الفرع الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

من بين أهم نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ما يلي:

1.يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية. والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي لا يحدث إلا إذا كانت الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم باعتبار أن النمو الحقيقي يساوي معدل الزيادة في الدخل الفردي مطروحا منه معدل التضخم. أما التنمية الاقتصادية فهي عبارة عن ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد العناصر الهامة مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، ويمكن القول أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تلك التغيرات العميقة التي تحدث في الاقتصاد الوطني بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية للدولة من أجل تحسين نوعية حياة مقبولة لجميع أفراد المجتمع وهي المفهوم العكسي للتخلف الاقتصادي.

2. يركز النمو الاقتصادي فقط على التغير في حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في شكل زيادة في متوسط دخله.

3. من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية الاقتصادية لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

4. يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية عندما ينشأ عدم التوازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي كتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية.

5. بالمكان أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية.[1]

المطلب الثاني: معدلات قياس النمو الاقتصادي ومحدداته

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط.

الفرع الأول:المعدلات النقدية للنمو

تحسب هاته المعدلات استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، ويتم ذلك خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتداولة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم ، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة التمييز بين المحلية والدولية.[2]كما يلي:

أ. معدلات النمو بالأسعار الجارية: باستخدام العملات المحلية يتم قياس الاقتصاد الوطني وتنشر البيانات الخاصة به سنويا، والتي تمكن من قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة. وهذا الأسلوب يصح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة زمنية قصيرة. ومن أهم معدلات النمو المستخدمة معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

ب.معدلات النمو بالأسعار الثابتة: من الضروري تعديل البيانات مع ظهور ظاهرة التضخم، حيث لا تعتبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاجأو الدخل. ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالةأثر التضخم (عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة). ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

---

[1] خديجة تافساست، **أطروحة دكتوراه تحرير القطاع المالي و أثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، كلية العلوم الاقتصادية،2016-2017 جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص84-85.

[2] عادل زقرير،**أطروحة دكتوراه، اثر تطور جهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**-، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014،ص7.

ج.معدلات النمو بالأسعار الدولية: نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لايتم استخدام العملات المحلية عند إجراءالدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لذلك يلزم تحويلها إلى ما يعادلها من ذلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم، ويتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في مجال التجارة الخارجية،

2. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي :

مع التأثير الكبير للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من المناسب استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تقيس هذه المعدلات علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني. ومنها على سبيل المثال: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية ... الخ .

3.مقارنة القوة الشرائية:

تعتمد المنظمات والهيئات الدولية في ترتيبها للدول حسب درجة التقدم مقياس الناتج الوطني بسعر الدولار الأمريكي، ومن عيوب هذا المقياس ربطه بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، وفي الوقت الذي تضطرب فيه أسعار معظم العملات في أسواق النقد الدولية. وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلىأن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاد الدول النامية، ولذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها (بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في الدول الأخرى)[1].

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعتمد على مؤشر رئيسي يتمثل في الناتج المجال الإجمالي الذي يرتبط بمجموعة من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

[1] عادل زقرير،مرجع سبق ذكره،ص8.

أولا: محددات النمو الاقتصادي

هنالك العديد من المحددات التي تعبر بها عن النمو الاقتصادي، ويبقى محدد المورد الطبيعي ورأس المال البشري وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في مقدمتها والأكثر تعبيرا، وسيتم التطرق إليها كالتالي:

1. الموارد الطبيعية:

تعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها شيء يجدهاالإنسان في بيئته الطبيعة ويمكن الانتفاع به فهي توفر قاعدة للقيمة الصناعية تسمح للدول من توسيع نشاطها الصناعي بإنتاج المواد الخام كما هو الحال في استخراج المعادن.

2.رأس المال البشري:

هو القدرات والمهارات والمعارف لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم منهم في العملية الإنتاجية.

3. تراكم رأس المال:

يعتبر عامل مؤثر في النمو الاقتصادي بالدرجة الأولىحيث يرتبط بحجم الادخار بمعنى آخر بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره والذي يتم إنفاقه على السلع الرأسمالية، وهذا وجب على المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في وقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر من هذا الامتناع إلى نشاطات الاستثمارية ، لذلك عليه التضحية بجزء من إنفاقهلإحداث التكوين الرأسمالي وهذا ما يتطلب سياسات حكومية ذات كفاءة لتشجيع الاستثمار، ويتم تحديد معدل تراكم رأس المال وفقا لعوامل تؤثر على الاستثمار وتتمثل في توقعات الأرباح والسياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

4. التقدم التكنولوجي:

يقصد بالتقدم التكنولوجي أو المستوى التكنولوجي درجة التقنية الفنية وكيفية القيام بالإنتاج والإبداع والتطوير في الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويعد التقدم التكنولوجي من أهم العوامل النوعية التي

تحدد معدل النمو الاقتصادي في الدول وتكمن أهميته في مدى إمكانية الاستفادة منه في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد ومستوى معيشتهم.[1]

المطلب الثالث:نظريات النمو الاقتصادي

1.نظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تركز هذه النظرية على أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بالتقدم التكنولوجي وبعملية تكوين رأس المال والعلاقة بينهما، هي علاقة تبادلية حيث الحافز الأساسي على التوسع في النمو يتمثل في الحصول على الأرباح وان هذه الأرباحتتأثر بالعديد من العوامل أبرزها التقدم التكنولوجي. أما العلاقة بين النمو السكاني وتراكم رأس المالي فتبين من خلال تأثير أحدهما على الآخر حيث أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على زيادة الأجور، وبالتالي زيادة معدلات الأجور تؤدي إلى زيادة حجم السكان، وهنا فإن النمو السكاني يؤدي إلى ظاهرة تناقص الغلة بافتراض محدودية الموارد ومنه ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية وارتفاع الأجور في قطاع الصناعة بسبب ارتفاع تكلفة المواد الغذائية للحفاظ على المستوى المعيشي للفرد، ما يؤدي إلى انخفاض تكوين رأس المال. فالحافز الأساسي للتوسع في الإنتاج هو الحصول على الأرباح والتي تتأثر بالعديد من العوامل أبرزها التقدم التكنولوجي.

وحسب التوجه الكلاسيكي فإن الأرباح تزداد بشكل مستمر نحو الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة عملية التراكم الرأسمالي، وتصور أن الركود والثبات هي نهاية هذه العملية بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة. وأكدت النظرية على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو والتي تشمل نظام إجماعي وإداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية ونظام قانوني وإنتاجي كفؤ وأوضاع اجتماعية مناسبة.

يتضح بذلك أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي حسب وجهة نظر الكلاسيكي أن الأرباح هي المصدر الوحيد لهذا التراكم، أما توسع السوق فهو العامل المساعد في توسيع الاقتصاد ومن أجل تحقيق النمو الاقتصادي تم تأييد سياسة عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. لهذا هذه النظرية وجهت لها عدت انتقادات من أهمها:

---

[1] خديجة تافساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة2013/1990**، كلية العلوم الاقتصادية،باتنة، جامعة الحاج لخضر،ص.80

- توفر مصادر أخرى للادخار غير الأرباح كالادخار العام والحكومي وليس من الضروري أن تتجه كل هذه المدخرات نحو الاستثمار، لأن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الإئتمان المصرفي.
- النظرة التشاؤمية للكلاسيكي والتي تؤكد على أن الركود هو نهاية التطور الرأسمالي مستندة إلى قانون تناقص العوائد للأرض .[1]

1. نظرية joseph Schumpeter للنمو الاقتصادي:

يعد هذا الكاتب من أهم الكتاب في الموضوع ولقد أعطى أهمية للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، والإنتاج لديه دالة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والتكنولوجيا وركز على التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، والمنظم المبتكر هو الذي يخلق شيئا جديدا في السوق واستخدام طرق إنتاج مبتكرة والقيام بفتح أسواق جديدة وغيرها، ويؤكد أن تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود للنمو الاقتصادي.

وبالنسبة له تتضمن عملية النمو ثلاث عناصر هي المنظم والابتكار والائتمان المصرفي، وأعطى أهمية كبيرة للقطاع المصرفي في مجال تمويل الاستثمار حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من مؤسسات هذا القطاع وليس من الإدخارات وهنا يختلف على الكلاسيك المحدثين.

وميز بين نوعين من الاستثمار، الاستثمار التلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي ويعتبره المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار، والاستثمار التابع الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي هو يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال.

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن عملية النمو تستند إلى المبتكر الذي يعتبره شخص مثالي، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحالي. كما أنه يعطي أهمية للائتمان المصرفي ولكن في الأمد الطويل عندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإنه لا يعد كافيا بل هناك الحاجة لمصادر أخرى كإصدار الأسهم والقروض في أسواق رأس المال.

[1] خديجة تافساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة1990/2013**، كلية العلوم الاقتصادية،باتنة، جامعة الحاج لخضر،ص.

وفيما يخص مدى ملائمته تحليلاته للدول النامية فإنها محدودة باعتبارها تتلاءم مع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد حينها في اروبا الغربية وأمريكا. أما في البلدان النامية فيختلف الوضع لان حتى البني التحتية والاجتماعية ليست متوفرة وهي لا تحتاج للابتكار بل تحتاج إلى تشكيلة من عدة عوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية وغيرها، وكذا تأكيده التام على أن الائتمان المصرفي يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية كما يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز في البلدان النامية.

2. النظرية الكنزية ونموذج Harrods –domar:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما إلى غاية مرحلة الكساد العظيم خلال الفترة (1939-1930)، فبدأ بعدها الاهتمام بالنمو الاقتصادي بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر من جهة أخرى. وأكد KEYNES أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من التشغيل والدخل وليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل منتقدا في ذلك النظرية الكلاسيكية.واعتبر أن جوهر المشكلة في النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض الكلي من السلع والخدمات نتيجةقصور الطلب، وأن مستوى التشغيل يتحدد من خلال الطلب الكلي وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة أما الادخار فهو دالة للدخل.وأكد على أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن الاقتصاد ليس في حالة التشغيل الكامل، وركز اهتمامه بالاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي وعمل نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا.

يعتبر نموذج (HARROD-DOMAR) توسع ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية الساكنة والذي يستند إلى تجربة البلدان المتقدمة،يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وتوصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دور رئيسي في عملية النمو حيث يوضح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، أما في البلدان النامية فقد استخدم كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال. ويؤكد النموذج أنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن التشغيل الكامل من سنة لأخرى من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتراكم رأس المال.

3. النظرية النيوكلاسكية:

انتشرت النظرية النيوكلاسيكية في أوائل الثمانينات في كل من الولايات المتحدة الأمريكيةوأوروبا وكندا وغيرها من الدول، وأهمما ساعد على توسعها مؤيديها الذين يعتبرون مسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتنمية الاقتصادية هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والمبدأالأساسي لهذه النظرية هو أن على الحكومات عدم التدخل في الاقتصاد وآن تحرير الأسواق المالية والخوصصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية المرغوبة. وتوضح أن النظرية السبب الرئيسي لبطء عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو التدخل الحكومي الذي ينجم عنه عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في الدول النامية هو التدخل الحكومي الذي ينجم عنه عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية غير الملائمة التي تفرض من طرف هذه الحكومات خاصة السياسات السعرية والتدخل غير المبرر في النشاطات الاقتصادية.[1]

4. نظرية النمو الداخلي وأهم نماذجها

نظرية النمو النيوكلاسيكية ترجع معظم النمو الاقتصادي إلىعمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي وأنها لم تفلح في تفسير التباين الكبير في الأداءالاقتصادي بين الدول المختلفة. والفرق الأساسيبين هذه النظرية والنظريات التي سبقتها هو أن الاستثمار في رأس المال البشري و التقدم التكنولوجي وهي العوامل التي اعتبرت من قبل Solow عوامل خارجية قد أصبحت الركيزة الأساسية في هذه النظرية، حيث يحاول روادها تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي الذي لم يتم تفسيره ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسكية ويعرف بمتبقي(Solow).

تحمل نظرية النمو الداخلي في طياتها نوعا من التشابه مع النيوكلاسيكية ولكن تختلف عنها بدرجة كبيرة بالنسبة للافتراضات والاستنتاجات، فهي تخلت على فرض تناقص عوائد رأس المال بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى تحسينات الإنتاجية ووفورات خارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.[2]

---

[1] خديجة تافساست،مرجع سبق ذكره،ص.14

[2] خديجة تافساست،مرجع سبق ذكره،ص.14

المطلب الرابع: التأمين عامل للنموالاقتصادي

1. دور المجمع المالي:

يعتبر قطاع التأمين كوسيط مالي، وذلكبلعبه دوراأساسيا في تجميع أقساط التأمين ومن ثم إعادة توزيعها في الاقتصاد. ولأجل دوره في السوق المالية، فان تطوير سوق التأمينات لها أيضاأثار على مستوى جمع الأموال في الاقتصاد.

كما أن شركات التأمين تتنافس فيما بينها على مستوى سوق المالية. وهذه المنافسة فيما بينها ترفع من فعالية الاقتصاد وتحسن خدمات المالية مما يسمح للمستثمرين بالاستفادة من أوعية مالية جديدة ومتنوعة، وتسهل أيضا الرغبة والقدرة على الاستثمار في مشاريع ذات درجة عالية من الخطورة.

2. مكانة التأمين في الدورة الاقتصادية : اختبار الدورات الكبيرة للموارد المالية يكتب عبر جدول العمليات والذي يوضح دور شركات التأمين في جمع الأموال العائلية (أموال الاستهلاك) هذا الدور الأساسي، أي بدل توجيهها الأموالإلى الاستهلاك العائلي يمكن إعادة توجيهها عبر التأمين إلى ما يسمى بادخار السوق المباشر . وهذا عبر أقساط التأمين التي يتم تجميعها وإعادة توزيعها واستثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها أو عبر طرحها للتداول في سوق الوساطة المالية، وهذا ما يسمى بالادخار المالي للسوق.

3. التأمين مخفض للخطر:

بعد دور المجمع المالي،يعتبر الدور المميز للتأمين هو تسهيل المعاملات الاقتصادية بفضل تحويل وتقسيم الخطر، حيث يمكن الربط نظريا بين مستوى التطور المالي للبلد وتطور سوق التأمينات فيها.يمكن للتأمين المساهمة أيضا في النمو وخلق فرص عمل متنوعة، فالتأمين يسمح بتخفيض الاحتياج لرأس المال اللازم للإنتاج، كما يسهل التجديد في إطار التكفل بإخطار جديدة. يسمح بتقديم تكملة مميزة ومهمة لنظام الحماية الاجتماعية العامة (تقاعد والصحة) في عالم الحقيقة مؤطر عبر تغير اجتماعي وديمغرافي سريع ، عبر ظهور أخطار جديدة (أخطار مناخية أخطار تكنولوجية ، أخطار السن والاعتماد) تكملة بين التأمينات الاختيارية ونظم التأمينات العامة هو في حد ذاتها فرصة .[1]

[1] بالي مصعب ومسعود صديقي، **مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، الجزائر، العدد02/جوان2016، ص25.

خلاصة

من خلال هذا الفصل رأينا الفكرة التي ظهر بموجبها التأمين، كما تعرفنا على نشأة التأمين، وتعدد صوره عبر الزمن حتى أصبح ضرورة للمجتمعات، ووسيلة لتحقيقالأمن للأفراد والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء.

كما تهدف مراعاة المبادئ القانونية للتأمين بشكل رئيسي إلى انتزاع صفة المقامرة عن التأمين وعدم تشجيع المؤمن له تعمد إحداث الخطر موضوع التأمين للاستفادة من ذلك. وتطرقنا أيضا إلى مفهوم النمو الاقتصاديو طرق قياسه وأهم محدداته وكذا أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:
قطاع التأمين ودوره على النمو الاقتصادي
(الجزائر، مصر، المغرب)

تمهيد:

يعتبرالتأمين أداة حيوية في توفير الحماية والتغطية من المخاطر المختلفة التي تواجهها المجتمعات و الاقتصاديات بشكل عام والافراد والمؤسسات بشكل خاص، فهو يؤثر تأثيرا بالغا على المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية،لاسيما وأن نشاط التأمين يتميز بقدرته الفائقة على التكيف والاستجابة السريعة لكل المستجدات التي تفرزها الأحداث. وعليه نتعرف على تطورومقارنة قطاع التأمين في كل من الجزائر، والمغرب، و مصر في المبحث الأول والثاني، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى دراسة قياسية لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي هاته الدول.

المبحث الأول: التطور التاريخي لقطاع التأمين فيالجزائر، والمغرب، ومصر

المطلب الأول: المسار التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر

مر سوق التأمين في الجزائر بعدة مراحل بدأ بالحقبة الاستعماريةمرورا بمرحلة الاستقلال، شهد هذا السوق احتكارالدولة لهذاالنشاط، وصولا للانفتاح والتحرير في ظل التغير الذي عرفه الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: نشأة التأمين في الجزائر:

إذا أخذنا عقود التأمين في الجزائر بالمنظار التاريخي، فإنه يمكن التمييز بين فترة الاحتلال وفترة الاستقلال، لان كل فترة ولها نصوصها ومميزاتها الاقتصادية والسياسية.

أولا: فترة الاحتلال

لم تكن وضعية الجزائر سهلة في هذه المرحلة فيما يتعلق بمجال التأمين ويرجع السبب إلى التقدم البطيء الذي شاهدته الجزائر، خاصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي.طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين، لكن أهمها النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930.

ثانيا: فترة الاستقلال

تميزت فترة الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يمارس من طرف مؤسسات أجنبية. حيثبدأت هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ولقد نجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين، خاصة تلك التي تتعلق ينتظم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكملة والمعدلة له.[1]

القانون الآخر الذي ظل ساريا في الجزائر هو القانون المؤرخ في 27 فيفري 1958. ويظهر جليا أن عقد التأمين خلال هذه الفترة كان خاضعا إلى قواعد واردة في نصوص خاصة.

[1]بالي مصعب، **تطور قطاع التامين في الجزائر، الوادي**، الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد11/2016، ص352.

الفرع الثاني: شركات التأمين وهيئات الرقابة الناشطة في القطاع

أولا: الشركات الناشطة في قطاع التأمين

الملاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من طرف 24 شركة التأمين.الشركات الممارسة لنشاط التأمين في الجزائر مقسمة حسب نوع المخاطر، وهي مصنفة على النحو التالي:

- شركات عمومية لتأمين الأضرار: CASH–CAAT–CAAR–SAA.
- شركات خاصة لتأمينالأضرار: ترست الجزائر TRUST ALERIA–GAM–2A–CAIR–، سلامة للتأمينات SALAMA Assurances (البركة والأمان سابقا)–أليونس للتأمين Alliance Assurance.
- شركة مختلطة لتأمين الأضرار AXA, ALGERIE AssuranceDommages.
- تعاضديات (CNMA–MAATEC).
- شركات عمومية لتأمين الأشخاص CARAMA ASSURANCES,TAAMINE LIFE ALGERIE(TALA).
- شركات خاصة لتأمين الأشخاص: Societe DASSURANCES De Prevoyance ET DE Sante, ASCA Alerie Assurance Vie (SAPS)، الجزائرية للحياة (AGLIC).[1]

ثانيا: الهيئات المكلفة بالتأمينات:

قام المشرع الجزائري بتشكيل إطار مؤسساتي لتنظيم النشاط التأميني ومراقبة يرتكزعلى ثلاث هيئات مستقلة بالمجلس الوطني للتأمينات، و لجنة الإشراف على التأمينات، أما السلطات العمومية فأخذت دور المحدد.[2]

1. **الوزارة الوصية(وزارة المالية):**تتدخل وزارة المالية من خلال احتكارها لأهلية منح الاعتماد لشركات التأمين وإعادة التأمين و ذلك من أجل ممارسة نشاطها في السوق الوطني، ومنح التراخيص يهدف فتح فروع تأمين أجنبية ومكاتب و ممتلكات لشركات تأمين و/أو إعادة التأمين في الجزائر. كما أن وزارة

[1] بالي مصعب،مرجع سبق ذكره، ص352.
[2] خالد مريش، **مذكرة بعنوان أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني-دراسة تحليلية- 2010،2017**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف2018،2019، ص34.

المالية هي من تعتمد الجمعيات المهنية، سواء بالنسبة لشركات التأمين أو إعادة التأمين الوطنية والأجنبية، أو للوكلاء والسماسرة.

2. **مديرية التأمينات:**هي هيكل إداري مجمع ضمن المديرية العامة للخزينة.

3. **المجلس الوطني للتأمينات:** أنشأت هذه اللجنة بتاريخ 09 أفريل 2008 تطبيقا لأحكام المادة 210 من الأمر 07/95 وهي هيئة تابعة لوزارة المالية تمارس من خلالها الرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين.

4. **مركزية الأخطار**: أنشئت بتاريخ 19ماي 2007 تطبيقا للمادة 33 مكرر من الأمر 07/95.

5. **هيئات المراقبة والتأطير لقطاع التأمين بالجزائر:**بغية تطوير و تطهير السوق الوطنية للتأمين وإدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذا حفاظا على مصالح وحقوق المؤمن لهم فإن قطاع التأمينات يخضع في معظم دول العالم إلى الرقابة الصارمة التي تفرضها الدولة من خلال هيئات عمومية مختصة تتمثل في الجزائر في مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، الإتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين(UAR)، وتتجسد هذه الرقابة في وضع القيود المالية والإداريةوالتسيرية المختلفة، مثل شروط منح الاعتماد وكذا مبالغ الأقساط المطبقة.

6. **مديرية التأمينات:**نشاط سلطة قطاع التأمينات بالجزائر مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية، فهي تسمح لها بمعرفة كل ما يجري بداخل هذا القطاع، وتتشكل مديرية التأمينات من نيابة المديرية للتنظيم، ونيابة المديرية للتحليل والدراسات، ونيابة المديرية للرقابة.

7.**المجلس الوطني للتأمينات(CNA):**أنشئ المجلس الوطني للتأمينات في 25 جانفي 1975بموجب الأمر 95-07 وهو تابع لوزارة المالية والذي دخل حيز العمل رسميا ابتداءا من تاريخ 24-10-1997، حيث يسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا، فهو يساهم في ذلك كونه يعتبر وسيلة هامة في توجيه السياسة العامة للدولة لنشاط التأمين.

8. **الإتحاد الجزائر للتأمين وإعادة التأمين(UAR):** أنشئ في 22فبراير 1994، بموجب قانون 90-31 المؤرخ في04-12-1994 له صفة الجمعية المهنية. ويختلف الاتحاد الجزائري للتامين وإعادة التامين عن المجلس الوطني للتأمين.[1]

[1]خالد مريش، مرجع سبق ذكره،ص34.

المطلب الثاني:واقع قطاع التأمين في مصر

أولا: ظهور التأمين في مصر

نظرا لدخول مصر مبكرا في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، في أواخر القرن التاسع عشر،فإن هذه الفترةتعد أول ظهور للتأمين في مصر، حيث أقامت مجموعة من الشركات الأجنبية وكالات لها في مصر.وظلت صناعة التأمين مقصورة على هاته وكالات حتى سنة 1900م، وفي بداية القرن العشرين تم إنشاء أول شركة تأمين أهلية على إثر إنشاء البنك الأهلي، ومع أن هذه الشركة تتمتع بالجنسية المصرية إلاأنرأس مالها كان مشتركا بين الفرنسيين والانجليز وجنسيات أخرى بنسبة 80%.

وظلت هذه الشركة حتى سنة 1928هي الشركة المصرية الوحيدة، حتى أنشأت في نفس العام شركة إسكندرية للتامين، والتي كان رأس مالها الأجنبي نسبته 56% وفي سنة 1931م أنشأت شركة الشرق للتامين برأس مال أجنبي غالبة فرنسي بنسبة بلغت 90 %من رأس المال الكلي.

وفي عام 1943م بدأ تكوين أول شركة تأمين يغلب عليها الصفة المصرية، وهي شركة مصر للتأمين ومع أن هذه الشركة كانت إحدى شركات بنك مصر إلاأنرأس مالها لم يكن في أيدي المصريين، إذ كان 40%من رأسمالها مملوك من جنسيات مختلفة، وبلغ نصيب الانجليز 29% من رأس المال.

و يعتبر إنشاء شركة مصر للتأمين أول بادرة لتعاون بنك مصر ممثل الرأسمالية الوطنية مع ممثل الرأسمالية العالمية، إذأن هذه الشركة أسست بمساعدة مؤسسة باورنج البريطانية، وشركة التأمين العامة في تربستا.[1]

ومع تطور الاقتصاد المصري ازدادت حركة التامين ازدهارا فكثرت شركات التامين، وظل عدد هذه الشركات في تزايد حتى وصل عدد هذه الشركات في سنة 1953 إلى مائة وثلاثة وعشرون شركة، وفي عام 1955 وصل إلى مائة وخمسة وعشرون شركة.

وقبل حرب السويس كان في مصر ثلاث عشرة شركة تأمين مصرية، ومائة وسبعة وثلاثون شركة تأمين أجنبيةأغلبها تابعة لشركات بريطانية أو فرنسية، ولما بدا العدوان الثلاثي على مصر وقعت هذه الشركات تحت الحراسة، وبدأت فكرة التمصير تأخذ مجراها، ففي عام 1957م صدر القانون رقم 22، ورقم23، وبمقتضى

[1] أحمد محمد لطفي أحمد، **نظرية التامين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 29،.

هذين القانونين منحت البنوك وشركات التأمين الأجنبية مهلة تقدر بخمس سنوات حتى تصير مصرية من حيث رأسمالها ومديريها.

وانتهت هذه المهلة في عام 1961م اشترت خلالها المؤسسة الاقتصادية شركات التامين المصرية القائمة بعض هذه الشركات، وحولت إلى شركات مصرية، وبظهور التحول الاشتراكي في سنة 1961م تم تأميم جميع شركات التأمين القائمة وكلها شركات مصرية انتقلت ملكيتها للدولة.وترتب على هذا التأميم التفكير في إعادة تنظيم قطاع التامين وبالفعل تم إدماج بعض الشركات الموجودة، وحولت محافظ بعض العمليات من شركة إلىأخرى.[1]

وحينما تبين أن هناك تنافسا سيئا حدث بين بعض الشركات بدأ التفكير في إدماج جديد للشركات القائمة، وبالتالي تخفيض عددها، و بالفعل صدر القرار الجمهوري رقم714لسنة 1965م وادمج الشركات القائمة والتي كان عددها اثنا عشر شركة إلى ثلاث شركات فقط وهم: مصر للتأمين، وشركة الشرق للتأمين ومقرهما القاهرة، وشركة التأمين الأهلية ومقرها الإسكندريةإضافةإلى شركة أخرى رابعة متميزة هي الشركة المصرية لإعادة التأمين، وبدأت شركات جديدة في الظهور بعد استتباب سياسة الانفتاح الاقتصادي، كشركة قناة السويس للتأمين، وشركة المهندس للتأمين.[2]

ثانيا:الهيئة العامة للرقابة المالية

نشأت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواقوالأدوات الماليةغير المصرفية بما في ذلك أسواقرأس المال، والتأجيرالتمويلي والتخصيم والتوريق[3].

1. دور الهيئة العامة للرقابة المالية على التأمين:

في عام 2009 أنشأت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009 لتحل محل هيئات الرقابة على أسواق المال والتأمين والتمويل العقاري وكذلك على أنشطةالتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق وغيرها من الأنشطة المالية غير مصرفية.

[1] أحمد محمد لطفي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص30.
[2] أحمد محمد بالي لطفي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص31.
[3] https://fra.gov.eg/.00:15.03/06/2022

أ. المهام الرئيسية للهيئة في مجالات وأنشطة التأمين:

- حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها والغير.
- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأمين والحفاظ على المدخرات الوطنية.
- كفالة سلامة المراكز المالية لوحدات سوق التأمين والتنسيق ومنع التضارب منها.
- المشاركة في تنمية الوعي التأميني في البلاد.
- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره.
- الارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات.

ب.دور الهيئة في الإشراف والرقابة على نشاط التامين:

يكمن دور الهيئة في الإشراف والرقابة على نشاط تأمين النقاط التالية في:

1.تسجيل المنشآت والأشخاص المزاولين لنشاط التأمين: لمزاولة أي نشاط متعلق بالتأمين استلزم القانون ضرورة التسجيلبالهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

2.حماية حقوق حملة الوثائق: تعد حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها والغير،أحد أهم أولوياتوأهداف الهيئة وقد حرص المشرع المصري على توفير مجموعة من الوسائل التي تمكن الهيئة من تحقيق ذلك.

3.فحص أعمال الشركات: تقوم الهيئة بإجراء فحص دوري لشركات التأمين وإعادة التأمين للتأكد من سلامة المركز المالي ومراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين[1].

[1]https://fra.gov.eg/.23:45.04/06/2022

ثالثا: الشركات العاملة في سوق التأمين المصري:

1. شركات التأمين العاملة في قطاع العام:

جدول رقم (1): شركات التأمين العمومية في مصر

اسم الشركة	أسلوب التأمين	نوع النشاط	نوع القطاع
شركة مصر للتأمين	تجاري	ممتلكات	عام
شركة مصر لتأمينات الحياة	تجاري	أشخاص	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الهيئة العامة للرقابة المالية

2. شركات تأمين على الأشخاص الخاصة:

جدول رقم(2): شركات تأمين على الأشخاص الخاصة

اسم الشركة	اسلوب التأمين	نوع النشاط	نوع القطاع
المصرية للتأمين التكافلي – حياة	تكافلي	تأمينات أشخاص	قطاع خاص
طوكيو مارين مصر فاميلي تكافل			
المصرية الاماراتية لتأمينات الحياة التكافلي			
اللبنانية السويسرية تكافل – مصر			
ميتلايف لتأمينات الحياة			
اكسا للتأمين على الحياة			
أليانز لتأمينات الحياة – مصر			
تشب للتأمين على الحياة			
كيو ان بي لتأمينات الحياة			

أروب للتأمين على الحياة – مصر	تجاري		
قناة السويس لتأمينات الحياة			
الدلتا لتأمينات الحياة			
المهندس لتأمينات الحياة			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الهيئة العامة للرقابة المالية

3. شركات ذات أسلوبتأميني تكافلي للتأمينات على الممتلكاتوإعادة التأمين الخاصة:

جدول رقم (3): شركات ذات أسلوبتأميني تكافلي للتأمينات على الممتلكات وإعادة التأمين الخاصة

اسم الشركة	أسلوب التأمين	نوع النشاط	نوع القطاع
بيت التأمين المصري السعودي	تكافلي	تأمينات ممتلكات	قطاع خاص
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات والمسؤوليات			
وثاق للتأمين التكافلي – مصر			
طوكيو مارين مصر جينرال تكافل			
أورينت للتأمين التكافلي – مصر			
لقريقية لإعادة التأمين التكافلي		إعادة التأمين	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الهيئة العامة للرقابة المالية

4. شركات التجارية للتأمين على الممتلكات الخاصة:

جدول رقم(4): شركات التجارية للتأمين على الممتلكات الخاصة

اسم الشركة	اسلوب التأمين	نوع النشاط	نوع القطاع
قناة السويس للتأمين	تجاري	تأمينات ممتلكات	قطاع الخاص
المهندس للتأمين			
الدلتا للتأمين			
للتأمين إإيجيبت Aig			
المجموعة العربية المصرية للتأمين (gig)			
أليانز للتأمين – مصر			
تشب للتأمين – مصر			
رويال للتأمين			
بوبا إإيجيبت للتأمين			
إسكان للتأمين			
أروب لتأمينات الممتلكات والمس ئوليات مصر			
المتحدة للتأمينات العامة			
شركة المتوسط والخليج –ميد غلف			
المصرية لضمان الصادرات			
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني			
اكسا لتأمين مصر			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الهيئة العامة للرقابة المالية

المطلب الثالث: قطاع التأمين في المغرب

أولا: نشأة التأمين في المغرب

في نهاية القرن التاسع عشر، بدأ العمل بالتأمين بمفهومه الحديث في المغرب، فقبل ذلك لم يكن المغاربة يعرفون التأمين بسبب تحريم فقهاء الشريعة للتأمين على أساس أنه نوع من المقامرة والغرر. فكان أول ظهورللتأمين في المغرب سنة 1879 على يد فرع للشركة المسماة " الإسبانية" بطنجة، كانت مختصة في التأمين البحري، ثم حلت شركتين ألمانيتين في نفس القطاع " مانهايم " سنة 1886 و" لويرد الألمانية " سنة1893. أما فيما يخص التأمين البري فيذهب بعض الباحثين إلى أنه دخل إلى المغرب إبتداءا من سنة 1883، على يد الشركتين الفرنسيتين" الإصلاح، المركزية".

وفي سنة 1916 تأسست أول شركة مغربية للتأمين بطنجة أطلق عليها أسم المغرب لم تعمر طويلا مع نهاية الحرب ع 1. وأثناء الحرب العالمية الثانية ظهرت عدة شركات تأمين فرنسية بالمغرب نتيجة فرار رؤوس الأموال من فرنسا عقب الاحتلال الألماني لها، فتأسست في الفترة مابين 1941 و1951، 23 شركة تأمين من أصل فرنسي. إلا أن أول شركة تأمين تأسست برأس مال مغربي صرف هي الشركة الملكية المغربية للتأمين التي تأسست سنة 1950.

وتطور قطاع التأمين في المغرب بعد صدور عدة تشريعات كان الهدف منها تنظيم هذا القطاع وبسط الدولة لرقابتها عليه وأهم هذه التشريعات:

- القرار الوزاري المؤرخ في 10 نوفمبر 1915 المنظم لمزاولة مهنة" مؤمن".

- القرار الوزاري المؤرخ في 28 نوفمبر 1934 ل(20 شعبان 1353) المنظم لعقد التأمين البري.

- ظهير 8 يوليو1937 (29 ربيع الثاني 1356) المتعلق بأداء المصاريف والتعويضات المستوجبة بعد وقوع حوادث السير.

-قرار وزير المالية والاقتصاد المؤرخ في 30 ديسمبر 1960 بشأن اللجنة الاستشارية للتأمين الخصوصي.

- ظهير 20 أكتوبر 1969 بشأن التأمين الإجباري السيارات.

- قرار 21 أكتوبر 1969 بشأن تأمين المرور على الحدود.

– فأضحت التشريعات المغربية المتعلقة بالتأمين مع مرور الوقت من الكثرة و التشعب، مما أصبح معه من الصعب على المهتم والدارس تحديد القاعدة القانونية التي ما فتئ أن أصبح يطرح مشكل ملائمتها سواء مع التحويلات التي عرفها القطاع على أرض الواقع، أو مع التشريعات الحديثة المقارنة مع هدف استيعاب التشريع المغربي بإعادة النظر في هذه النصوص فأصدر مدونة للتأمينات الجديدة سنة 2006، التي تحققت بها عملية جمع وتحديث التشريعات المنظمة للقطاع.[1]

ثانيا:الجهات الوصية على سوق التأمين المغربي

1. مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي

حسب القوانين والأنظمة الجاري العمل بها، تتكلف مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي بما يلي:

- إعداد وتطبيق القوانين المتعلقة بنشاط شركات التأمين وإعادة التأمين والرسملة، وعن نشاط وسطاء التأمين.
- المساهمة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاحتياط الاجتماعي.
- مراقبة تطبيق مخططات إعادة التأمين.
- مراقبة شركات ووسطاء التأمين وإعادة التأمين، وكذلك الوثائق والعقود المستعملة.
- منح أو سحب رخص الاستغلال والإذن بتحويل الممتلكات، وتحويل أو تصفية الشركات ووسطاء التأمين وإعادة التأمين.

تتألف مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي من نيابتين للمدير وثمانية أقسام. وذلك على الشكل التالي:

- نيابة المدير المكلفة بمراقبة وسطاء التأمين، وتأمين الأضراروأنظمة التقاعد والموارد والمعلومات وتضم الأقسام الربعة التالية: قسم المراقبة وسطاء التأمين، قسم تأميناتالأضرار، قسم أنظمة تقاعد وقسم التفتيش.
- نيابة المدير المكلفة بمراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين والتامين على الأشخاص وتنظيم الأسواق والعمليات المالية وتضم هي الأخرىأربعةأقسام وهي: قسم مراقبة شركات التأمين، قسم إعادة التامين، قسم التأمينات على الأشخاص، قسم تنظيم السوق والعمليات المالية.

[1]https://www.droitfonc.com/.09:30.05/06/2022

2. الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين:

تتلخص مهام الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين في النقاط التالية:

- الدفاع عن المصالح المهنية لشركات التأمين وإعادة التأمين وتنسيق عمل أعضاء الجامعة.
- تمثيل قطاع التأمين لدى السلطات العمومية والجمعيات المهنية أخرى.
- القيام بالإجراءات القانونية للدفاع عن مصالح الجامعة والمصالح المشتركة لأعضائها.
- العمل من اجل تحسين المهارات المهنية والتكوين المهني وتطوير قطاع التأمين.

يتشكل الهيكل التنظيمي للجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين من:

- الجمع العام: يتألف من ممثلين من شركات التأمين الأعضاء.
- المكتب المسر: يتألف من أربعةإلى سبعة أعضاء وهم أفراد ذاتيون ينتخبون لمدة ثلاث سنوات من قبل جمع العام العادي، حيث ينتخب الجمع العام العادي على التوالي رئيس ثان ثلاث نواب للرئيس ثم مساعد إلىثلاثة مساعدين.
- المدير العام: يشرف المدير العام على:
- تنفيذ القرارات التي يتخذها الرئيس.
- إحصاء وجمع كل القضايا والمشاريع التي تهم شركات تأمين.
- السهر على تنسيق عمل مختلف أجهزة للجامعة.
- القيام بمهمة الكتابة للرئيس، للمكتب المسير وللجمع العام.[1]

ثالثا: شركات العاملة في سوق التأمين المغربي

يضم قطاع التأمين المغربي 24 مقاولة نشيطة من بينها 20 مقاولة على شكل شركات المساهمة و أربع شركات تعاضديه للتأمين.

1. المقاولات التي تزاول عمليات التأمينات غير تأمين الحياة وعمليات تأمين الحياةوهي 7 مقاولات ناشطة :ألياز المغرب،أطلنطا سند، أكسا التأمين المغرب، تعاضديه المركزية، المغربية لتأمين، الملكية المغربية للتأمين، سهام للتأمين، تأمين الوفاء.

[1]https://www.insurance4arab.com/.01:00.03/06/2022

2. المقاولات التي تزاول حصريا عمليات تأمين غير تأمين الحياة:

وهي التعاضديه الفلاحية المغربية لتأمين، وشركة تأمين النقل، وتعاضدية تأمينأربابالنقل المتحدين.

3. المقاولات التي تزاول حصريا عمليات تأمينات الحياة و الرسملة:

وهي: المغربية للحياة، تعاضديه التأمين،

4. المقاولات التي تزاول حصريا عمليات الإسعاف:

وهي: أكسا الإنجاد المغرب، المغرب إنجاد الدولية، الإفريقيةللإسعاف، وفا اما أسستانس،RMA للإنجاد ;

5. المقاولات التي تزاول حصريا عمليات التأمين ضد أخطار القرض:

وهي: أولر هرمس أكمار، المغرب كوفاس، الشركة المغربية لتأمين الصادرات ;

6. المقاولات التي تزاول حصريا عمليات إعادة التأمين:

وهي: الشركة المركزية لإعادة التأمين، ما مداري.

7.المقاولات التي تزاول حصريا عمليات التأمين التكافل:

وهي: تعاونية التأمين التكافلي، تكافل وفاء،التكافلية للتأمين.[1]

[1]Httpsi//www.acaps.ma/00/20.06/06/2022

المبحث الثاني: مقارنة بين سوق التأمين الجزائر، والمغرب، ومصر خلال الفترة (2000-2018)

قبل أن نقوم بمقارنة بينأسوق التأمين لهاته الدول الثلاث يجب علينا أن نتطرق أولا إلى المقارنة حسب أهم المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: المقارنة بين الجزائر والمغرب ومصر حسب أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة(2000-2018)

أولا: المقارنة حسب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاث خلال الفترة (2000-2018)

الشكل (2): أعمدة بيانية تمثل الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث خلال(2000-2018)

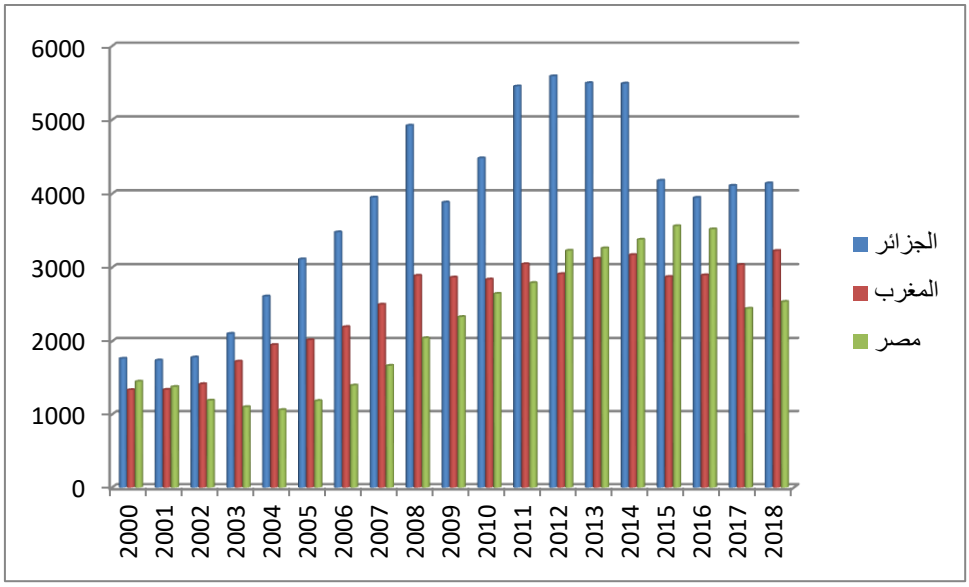

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات البنك الدولي

من خلال شكل رقم (2) والذي يمثل منحنى بياني للناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاث خلال الفترة (2000-2018) تبين لنا أن الجزائر تحتل المرتبة الأولىلحجم ناتج المحلي الإجمالي على كامل فترة الدراسة والذي شهد ارتفاعا ملحوظا خاصة بعد سنة 2004 والتي توافق ارتفاع عوائد البترول حيث بلغالذروة سنة 2012 والتي توافق ارتفاع أسعار البترول ثم بدأ بالتناقص، تليها المغرب لحجم ناتج المحلي الإجمالي قدر ب3226 مليار دولار سنة 2018، أما مصر فهي في المرتبة الثالثة لحجم ناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 مقدر ب 2537 مليار دولار.

ثانيا: المقارنة حسب عدد السكان في الدول الثلاث للفترة(2000-2018)

الشكل(3): يمثل نسبةعدد السكان في الدول الثلاث للفترة(2000-2018)

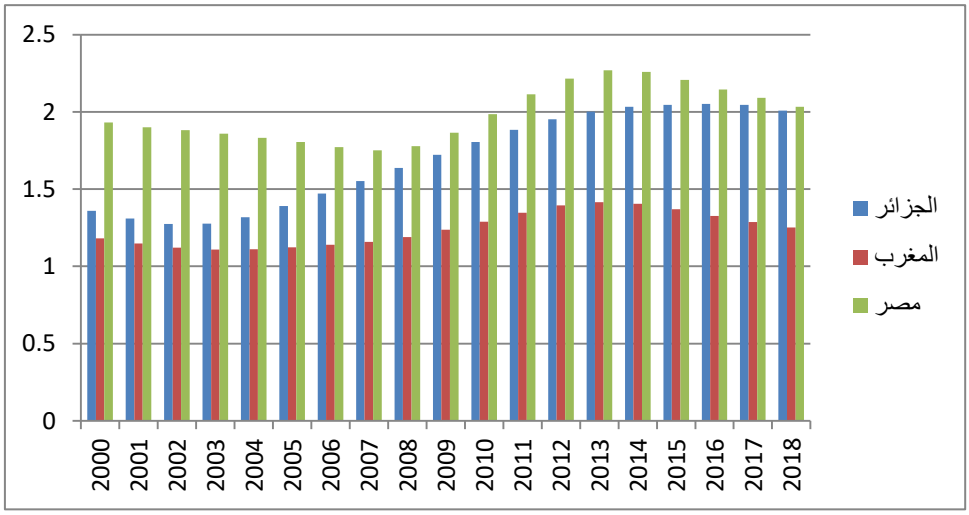

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (3) والذي يمثل نسبة عدد السكان في كل من الجزائر والمغرب ومصر للفترة(2000-2018) نلاحظ أن مصر تحتل المرتبة الأولى بنسبة 1.97 نسمة سنة 2018، ثم الجزائر بنسبة 1.93 نسمة لنفس السنة، تليها المغرب في المرتبة الثالثة لنفس السنة بنسبة1.22 نسمة.

ثالثا: المقارنة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاث للفترة(2000-2018)

الشكل(4): يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاث للفترة (2000-2018)

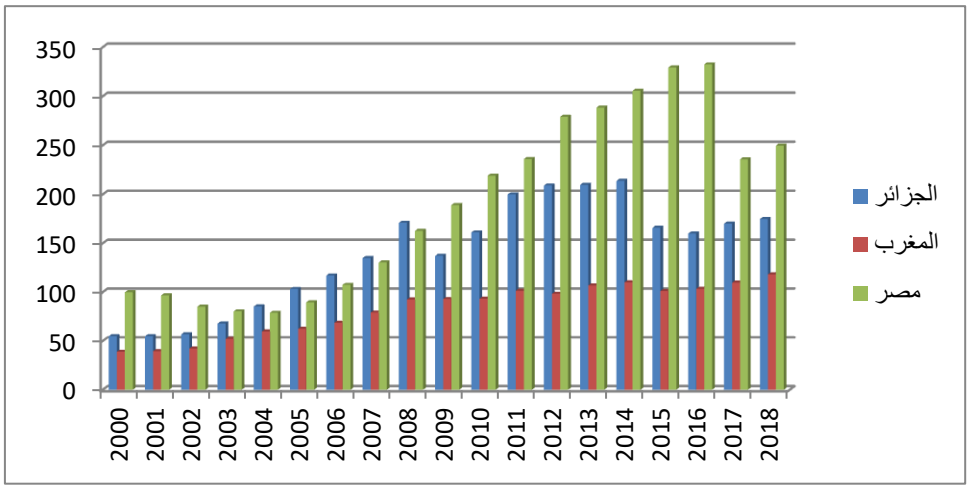

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل (4)نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر يفوق نظيره في الجزائر في أغلب الفترات إلا في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2008، كما يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يفوق نظيره في المغرب في كامل العينة المدروسة. فعلى سبيل المثال قدرنصيب الفرد من الناتج المحلي في مصرلسنة2018 ب 249.7 دولار/الفرد، وبذلك تحتل المرتبة الأولى، تليها الجزائر بمقدار 174.91 دولار/الفرد لنفس السنة، أما المغرب فقدر نصيب الفردب 118.09 دولار/الفرد.

المطلب الثاني: المقارنة بين رقم أعمال التأمين في الجزائر والمغرب ومصر للفترة (2000-2018)

أولا: تطور رقم اعمال التأمين في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الشكل (5): منحنى بياني يمثل تطور رقم أعمال التامين في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

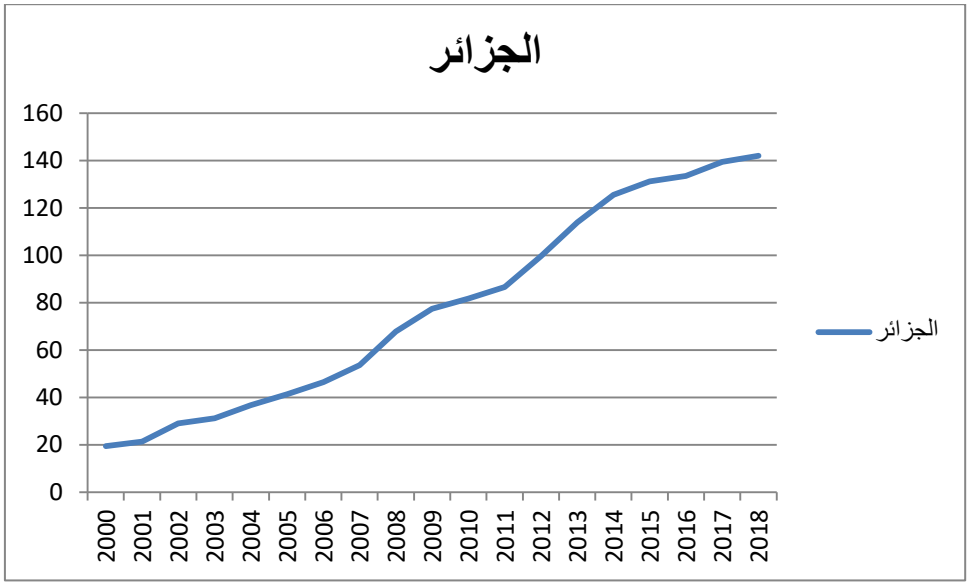

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات تغليسية رانيا، قياس أثر نمو قطاع التأمين على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة آفاق علمية، العدد02/2021

من خلال الشكل رقم(5) نلاحظ أن رقم أعمال التأمين في الجزائر شهد تطورا مستمرا خلال الفترة (2000-2018) حيث قدر سنة 2000 ب 19.5 مليون دج ليرتفع بشكل مستمر بعدها إلى غاية 2018 ويصبح 142 مليون دج، ويعود هذا الارتفاع إلىأحداث الاقتصادية خلال هذه الفترة، خاصة 2001 حيث ارتفعتأسعار البترول مما أدتإلى زيادة الاستثمارات العمومية والخاصة وبالتالي زيادة في حجم التأمين، كما أنه في سنة 2003 عرف القطاع تنظيم جديد تم إدخالالإلزامية فيه حول مجال تغطية الكوارث الطبيعية بموجب

الأمر 12/03، وفي سنة 2004 عرف القطاع دخول حيز تطبيق إلزامية التأمين آثار الكوارث الطبيعية وحدوث كارثة صناعية كبيرة بمجمع سونطراك لولاية سكيكدة، أما في سنة 2006 فقد شهدت هذه السنة إصدار القانون 04/06 المعدل لأمر 07/95 والذي ادخل مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير قطاع التأمين بشكلأكبر بغية توفير الظروف الملائمة لتفعيل أدائه مما يحقق ترقية نشاط القطاع.

ثانيا: تطور رقم أعمال التأمين في المغرب للفترة (2000-2018)

الشكل(6): منحنى بياني يمثل تطور رقم أعمالالتأمينفي المغرب للفترة (2000-2018)

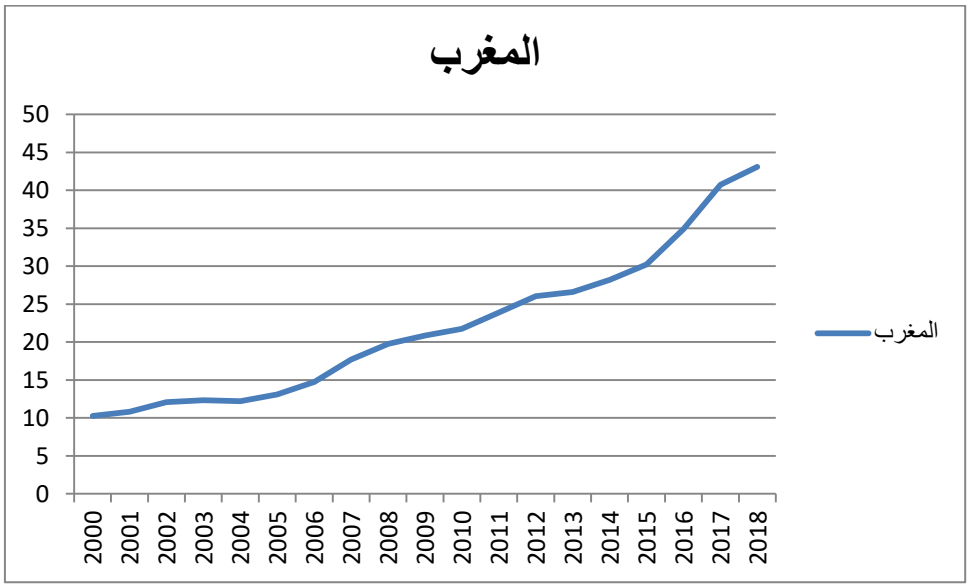

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات

من خلال الشكل الأعلى نلاحظ أن رقم أعمال المغرب شهد تطورا خلالثلاث السنوات الأولىأي من سنة2000 إلى غاية 2003 لينخفض بعدها في السنة موالية، ثم يرتفع بعدها ويواصل وتيرة ارتفاعه إلى غاية 2018.

ثالثا: تطور رقم اعمال التامين في مصر للفترة (2000-2018)

الشكل(7): منحنى بياني يمثل تطور رقم اعمال التامين في مصر للفترة (2000-2018)

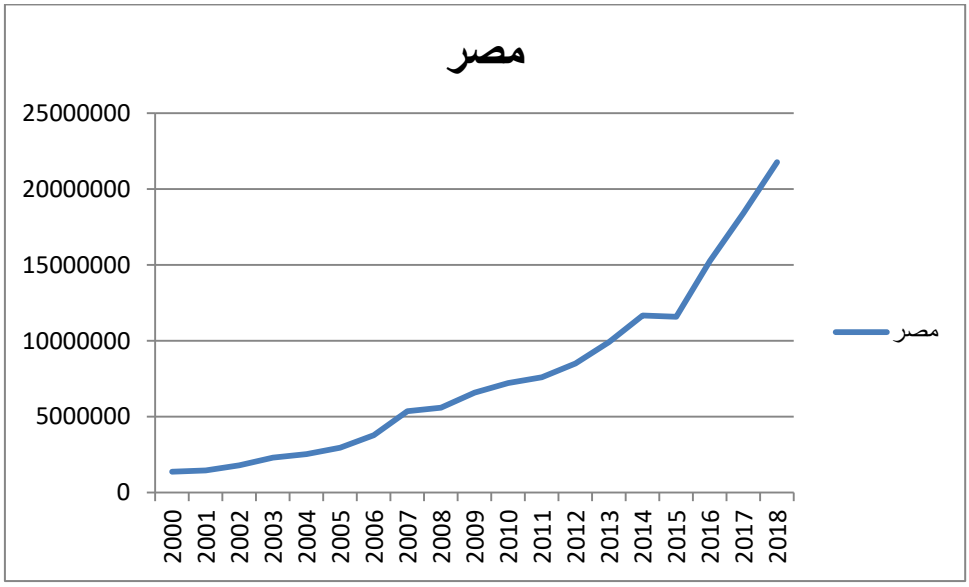

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية

من خلال الشكل (7) والذي يمثل تطور رقم أعمال التأمين في مصر للفترة (2000-2018) نلاحظ بأنه شهد تطورا مستمرا طيلة الفترة 2000-2014 حيث قدر سنة 2000 ب1375051 ألف جنيه ويرتفع ليصبح سنة 2014 بمبلغ 11660971 ألف جنيه، ليرتفع بعدها في السنة الموالية ويواصل وتيرة ارتفاعه طيلة الفترة 2015 -2018، حيث شهدت هذه الفترة إصدار تعديلات تشريعية و القرارات التنظيمية مثل إصدار الالكتروني لبعض أنواع وثائق التأمين، وكذلك القواعد المنظمة لنشاط وساطة التأمينية،كلها قرارات أسهمت في تحقيق هذا الارتفاع في نمو نشاط التأمين.

ومن خلال الشكل (5-6-7) نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في تطور رقم أعمال التأمين ويعود ذلك لعدم تسجيل أي انخفاض طيلة الفترة (2000-2018)، تليها المغرب و مصر في نفس المرتبة.

المطلب الثالث: المقارنة حسب معدل الاختراق التأميني في الدول الثلاث للفترة(2000-2018)

الشكل (8): اعمدة بيانية تمثل معدل الاختراق في الدول الثلاث للفترة (2000-2018)

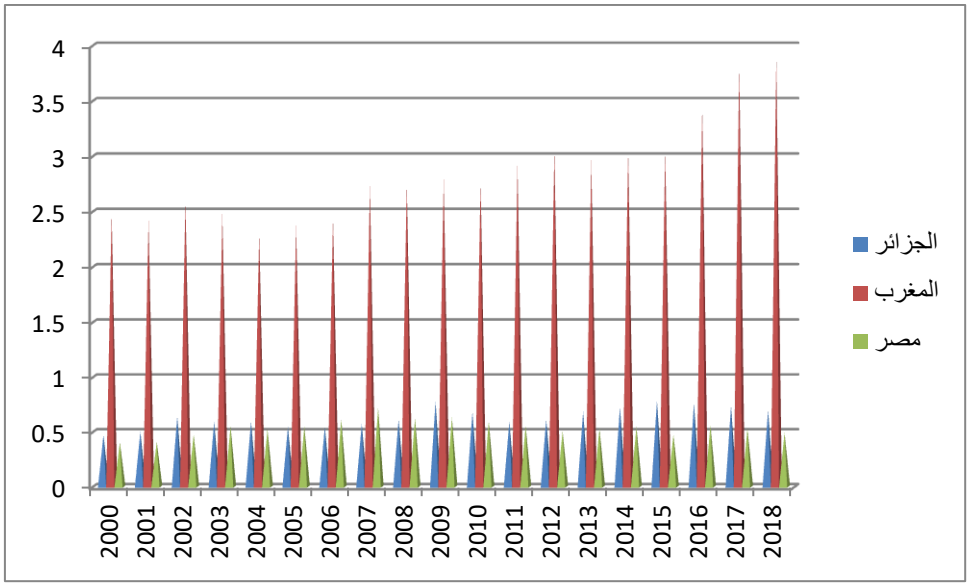

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الشكلين (2) و(5)

يوضح الشكل في الأعلى والذي يمثل معدل الاختراق (نسبة رقم الاعمال إلى الناتج المحلي الاجمالي) في الدول الثلاث للفترة (2000-2018)، حيث نلاحظ أننسبة مساهمة قطاع التأمين في الجزائر ومصر ضعيفة مقارنة بالمغرب التي فاق معدل الاختراق فيها على كامل العينة كل من الجزائر التي جاءت في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الأخيرة. على السبيل المثال في سنة2018 كانت هاته النسبة تقدر ب3.8%بالنسبة للمغرب في حين كانت بالجزائر والمصر0.69%، و0.49%على التوالي.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي بالجزائر، و مصر، و المغرب للفترة (2000-2018)

تعتبر علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي في أغلب الدول علاقة جد قوية، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي يمارسه نشاط التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، وفي هذا السياق نسعى إلى محاولة قياس أثر تطور قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب ومصر خلال الفترة(2000-2018). وفي سبيل هذه الدراسة سيتم عرض مايلي:

- أساسيات النمذجة القياسية بواسطة منهجية نموذج بانل اردیال.

لكون أن الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية؛

-التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية؛

-محاولة قراءة وتحليل تطور بيانات هذه المتغيرات؛

-عرض المنهجية القياسية، ومناقشة وتحليل النتائج.

المطلب الأول:المنهجية القياسيةوالتعريف بالنموذج (Panel ARDL)

الفرع الأول: مفهوم وأهمية نموذج بانل

أولا: مفهوم نموذج بانل

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية لمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم من يطلق عليها "البيانات المدمجة"، ومنهم من يطلق عليها" البيانات الطويلة".[1]

[1] عبد الرزاق بن عمرة، محاضرة بعوان **خطوات تطبيق تقنية panel data model باستخدام برنامج Eviews10**، جامعة فرحات عباس سطيف، متخصص في الاقتصاد الكمي، 2021، ص2.

ثانيا: أهمية نموذج بانل

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين اعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، كذلك يمكن القول بأن معطيات بانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، وهذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي.[1]

الفرع الثاني: عرض أدبيات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأECM

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالة ما إذا لم تكن السلاسل مستقرة عند نفس الدرجة، فليس بالإمكان إجراء اختبارالتكامل المشترك باستخدام المنهجية التقليديةل" Engel و Grange " و"Johansen ". ففي حال ما إذا كانت السلاسل متكاملة من الدرجة 0 و1 نستخدم منهجية مختلفة تأخذ هاته الاختلافات بعين الاعتبار والتي سوف نتطرق إليها بعد التعريف بالسلاسل المستقرة وغير المستقرة وخصائص كل منهما.

هناك فرق بين السلاسل الزمنية المستقرة والسلاسل الزمنية الغير مستقرة، ففي السلاسل الزمنية المستقرة الصدمات ستكون مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل، من جهة أخرى السلاسل الزمنية غير المستقرة سوف تتضمن عناصر دائمة بناء على ذلك، المتوسط و/ او التباين لسلسلة زمنية غير مستقرة سوف ترتبط بالزمن والتي تقود إلى حالات تكون السلسلة الزمنية:

أ) ليس لها متوسط طويل الأجل بحيث تعود إليه السلسلة.

ب) التباين سوف يعتمد على الزمن وسوف يصل إلى مالا نهاية كما يصل الزمن ما لانهاية.

بصفة عامة السلسلة الزمنية غير المستقرة قد تحتاج إلى أخذ الفروق لأكثر من مرة واحدة لتصبح مستقرة.معظم السلاسل الزمنية المتعلقة بالجانبالاقتصادي ذات متجه وبناء على ذلك معظمها غير مستقرة.

أولا: اختبارات جذر الوحدة: اختبار درجة التكامل هو اختبار لعدد جذر الوحدة، ويتم من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اختبار y_t إذا كانت مستقرة. إذا كان الجواب نعم فإن $y \approx I(0)$

إذا كان الجواب لا فإن $y_t \approx I(d)$ $d>0$

الخطوة الثانية: يتم أخذ الفروق الأولى لـ(y_t) $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ واختبار Δy_t إذا ما كانت مستقرة. إذا كان الجواب نعم إذا $y_t \approx I(1)$

[1] شهيناز بدراوي، أطروحة دكتوراه **بعنوان تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 201.

إذا كان الجواب لا تكون $y_t \approx I(d)$ $d>1$

الخطوة الثالثة: يؤخذ الاختلافات الثانية لـ $\Delta^2 y_t = \Delta y_t - \Delta y_{t-1}$ واختبار $\Delta^2 y_t$.

إذا كانت مستقرة تكون السلسلة $y_t \approx I(2)$

إذا كان الجواب لا $dy_t \approx I(d)$ $d>2$ وهكذا حتى نصل إلى درجة الفروق التي تستقر عندها السلسلة.

1. اختبار ديكي فولر(Dickey and Fuler)

ابتكر كل من ديكي و فولر طريقة لاختبارعدم استقراريه السلسلة الزمنية، حيث يعتبر هذا الاختبار مرادف لاختبار وجود جذر الوحدة، وهو مبني على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$Y_{t-1} = Q\, y_{t-1} + U_t$$

يتم اختبار ما إذا كانت Q تساوي 1 ومن هنا جذر الوحدة.وبالتالي فرضية العدم:

$$H_o : Q = 1$$

$$H_1 : Q < 1$$

شكل أخر للاختبار يمكن الحصول عليه بطرح y_{t-1}

$$y_t - y_{t-1} = (Q - 1)\, y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = (Q - 1) y_{t-1} + U_t$$

حيث تمثلفرضية العدم:

$$H_o : Q - 1 = 0$$

$$H_1 : Q - 1 < 0$$

نظرًا لأن الاختبار يتم على البواقي بدلاً من البيانات الأولية، فلا يمكن استخدام التوزيع القياسي t لتوفير القيم الحرجة. لذلك، تتبع هذه الإحصائية (t) على توزيع محدد يُعرف ببساطة باسم جدولDickey–Fuller.يعتبر هذا الاختبار بشكل عام أساسا لكل اختبارات الاستقرارية سواء تعلق الأمر بالسلاسل زمنية أو معطيات "البانل".

2. اختباراديكي فولرالمعزز

في الغالب يكون حد الخطأ في اختبار معادلة ديكي لا يكون ضجيج أبيض، وعليه قام ديكيوفولربتوسيع الطريقة باقتراح تعديل للاختبار ليتضمن متباطئات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي. طول المتباطئات يتحدد إما بمعيارأكيكا(AIC)Akika information criterion، أو بمعيار شوارتز Schwartz Bayesioncriterion(SBC)أو باستخدام اختبار الارتباط الذاتي المضروب لاجرانج(LM).

- لتحديد أي من المعايير الثلاثة التي يجب تطبيقها Doldado et al(1990)اقترحوا طريقة للبدأ ب (AIC)، ثم (SBC)، وفي الأخير LM.
- يقترح أيضا رسم شكل بياني للبيانات وملاحظة ما إذا كانت السلسلة تتضمن قاطع أو متجه زمني.
- توزيع اختبار ديكي فولر الموسع مبني الافتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائيا، ويتضمن تباين ثابت لذلك عند استخدام طريقة ديكي فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت.

3. اختبارات جذرالوحدة لبيانات بانل:

تتمثل الخطوة الأولى في عملية النمذجة في تحديد درجة التكامل في البيانات.هذا مهم لأنه من أجل تقدير نموذج ARDL ، يجب التأكد من أن المتغيرات في الانحدار إما متكاملة من الدرجة صفرأو متكاملة في من الدرجة 1.لاختبار جذر الوحدة في نماذج البانل، يتم استخدام اختبارات جذر ل IPSو LLC. تم اقتراح هذه الاختبارات بواسطة lmو Pesaranو2003Shin،و Levin و Lin و Chu 2002 على التوالي.

الأساس الذي ينبني عليه هذين الاختبارين هو انحدار ADF لبيانات البانل ويتم تحديده على النحو التالي:

$$\Delta y_{it} = \gamma_i\, y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{P} \varphi_j \Delta y_{i,t-j} + \varepsilon_{it}, \qquad \text{حيث} \qquad \gamma_i = \rho_i - 1$$

كلا الاختبارين يقومان بتقييم الفرضالصفربوجود جذر الوحدة:

$$H_0 : \ \gamma_i = 0 \ (\rho_i = 1)$$

ضد الفرض البديل، استقرارالسلسلة:

$$H_1 : \ \gamma_i < 0 \ (\rho_i < 1)$$

يفترض اختبار LLC أن المعلمات التي تم اختبارها متساويةعبر جميع المقاطع وبالتالي ρi = ρ لجميع البلدان في المجموعة. في حين يعتبر الاختبارIPS أقل تقييدًا من اختبار LLC ويتم الحصول عليه كمتوسط لإحصاء ADFويسمح للمعلمات بالاختلاف عبر المقاطع.

ثانيا: التكامل المشترك

غالبا ما تتضمن الدراسات الاقتصادية متغيرات غير مستقرة مثل: الدخل، الطلب على النقود، الأسعار، التجارة، أسعار الصرف، من أجل تحليل السلاسل الزمنيةيستوجب استخدام الفروق لتحويلها إلى سلاسل مستقرة. ولهذا أصبح اختبار التكامل المشتركمتطلبا أساسيا لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة.

تكمن النقطة الرئيسية هنا: إذا كانت هناك حقا علاقة طويلة الأجل بينX وY فإنه بالرغم من أن المتغيرات تتغير عبر الزمن إلا أنه سيكون هناك اتجاه مشترك يربطهما معا. و للحصول على التوازن أو العلاقة طويلة الأجلالموجودة بينهما، يتطلب ذلك إجراء تحويل خطي للمتغيرينX وY، بحيث يكون التحويل الخطي مستقر I(0). يمكن كتابةالتحويل الخطيللمتغيرينX وY من تقدير المعادلةالتالية:

$$y_t = B_1 + B_2X_t + U_t$$

$$U_t = Y_t - B_1 - B_2X_t$$

اختبارات التكامل المشترك لبيانات بانل:

بعد معرفة درجة التكامل، تختبر المرحلة الثانية من التحليل اختبار التكامل المشترك على المدى الطويل بين المتغير التابعكما يمثله في دراستنانمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة من خلال إجراء اختبار Pedroni (1999، 2004) والذي يعتمد على نموذج بيانات البانل لمتغير التابع yمتكامل من الدرجة I(1)، واختبار الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرض البديل وجودتكامل مشترك:

$$y_{it} = x_{it}'\beta_i + z_{it}'\tau_i + e_{it}$$

حيث لكل مقطع i ، المتغيرات المستقلة xit هي سلسلة متكامل من الدرجة I(1)،يتطلب الاختبار عدم تكامل المتغيرات المشتركة فيما بينها.

ثالثا: نموذجالانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

استخدمت العديد من الدراسات كل من تقنية Engle–GrangerأوتقنيةJohansen ، في تقدير علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات.لكن تطبيق هذه التقنية يتطلبأن تكون المتغيرات لها نفس درجة الاستقرارية، كما تضعف تقديراتها في حالة العينات الصغيرة، وبالنظر إلى محدودية هذه التقنيات، تم تطوير منهجية أخرى من طرف كل منPesaran و Shin وSmith سنة 1999، و دراسة Pesaranالسنة 2001لتأخذ في عين الاعتبار النقائص سالفة الذكر.

وعرفت هذه المنهجية بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث يمكن تطبيق هذه المنهجية في حالة ما إذا كانت كل المتغيرات مستقرة عند المستوى(0) I، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول (1)I، أو بعضها مستقر عند المستوى والبعض الاخر مستقر عند الفرق الأول، و لكن لا يمكن تطبيق هذه المنهجية إذا وجدت متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، ولذلك فانه من الضروري اجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني.

تتميز منهجية ARDL عن باقي التقنيات، في أنه يمكن تطبيقها حتى في حالة وجود ارتباط ما بين المتغيرات المفسرة والأخطاء العشوائية. كما تفترض هذه المنهجية وجود معادلة واحدة فقط تعبرعن العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له وليس نظام من المعادلات، وذلك على خلاف كثير من التقنيات، كما تسمح هذه المنهجية باختلاف فترات الإبطاء (الفجوات) ما بين المتغيرات.في شكله الأساسي، يبدو نموذج الانحدار ARDL كما يلي:[1]

$$Y_t = f\left(X_t,\ Y_{t-p},\ X_{t-q}\right) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

أو في الشكل الموسع التالي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \ldots\ldots\alpha_q x_{t-q} + \varepsilon_t$$

بحيث يمثل ε_tالحد العشوائي للنموذج. النموذج "ذاتي الانحدار" بمعنى أن المتغير y_t يتم تفسيره (جزئيًا) من خلال قيم متأخرة عن ذاته. كما أنه يحتوي على مكون" تأخير موزع " في شكل تأخيرات متتالية من المتغير المفسر x.يمكن وصف النموذج أعلاه بشكل مختصر على أنه نموذج ARDL(p,q).

رابعا: نموذج بانل للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Panel ARDL

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، يتم تقدير نموذجبانلARDL. والذي يميز كما ذكر سابقا بين معاملات المدى القصير والطويل ويمكن استخدامه بشكل موثوق في حال استخدام عينات صغيرة الحجم.تتم صياغة النموذج (1) في شكل نموذج بانلARDL (p, q1, ,qk)، حيث يمثل p تأخير المتغير التابع وتمثل q تأخيرات المتغيرات المستقلة. يتم تمثيل معادلة بانلARDL على النحو التالي:

[1]https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.htm:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{p} \alpha_{1,ij}\, Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q_1} \alpha_{2,ij}\, X_{1i,t-j} + \cdots + \sum_{j=0}^{q_k} \alpha_{K+1,ij}\, X_{ki,t-j} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث i = 1 ، 2 ، 3 ،. . . N بمثل عدد المقاطع في البيانات ، الدول، و t = 1، 2، 3 ،. . . T، تمثل الفترات الزمنية. وتمثل αi التأثيرات الثابتة، في حين تمثل المعاملات من α_1 إلى α_{K+1} هي المعاملات المتأخرة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع أيضا. كما يمثل ε_{it} حد الخطأ العشوائي للنموذج و الذي يُفترض أنه ضجيج أبيض ويختلف باختلاف البلدان والوقت. تتم صياغة المعادلة (2) في شكل نموذج بانل تصحيح أخطاء (ECM) على النحو التالي:

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{p} \alpha_{1,ij}\, \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q_1} \alpha_{2,ij}\, \Delta X_{1i,t-j} + \cdots + \sum_{j=0}^{q_k} \alpha_{K+1,ij}\, \Delta X_{ki,t-j} + \beta_{1,ij} Y_{i,t-j} + \beta_{2,ij} X_{1i,t-j} \ldots + \beta_{k+1,ij} X_{Ki,t-j} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث Δهوالفرقالأوللمتغيرات. كماأنالمعاملات من α_1 إلى α_{K+1} هي معاملات قصيرة المدى بينما المعاملات من β_1 إلى β_{k+1}هي معاملات طويلة المدى.بمجرد التوصل علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، يمكن التعبير عن نموذج بانلECM المعادلة (3) على النحو التالي:

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{p} \alpha_{1,ij}\, \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q_1} \alpha_{2,ij}\, \Delta X_{1i,t-j} + \cdots + \sum_{j=0}^{q_k} \alpha_{K+1,ij}\, \Delta X_{Ki,t-j} + \theta_i ECM + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تمثل θ_i معامل ECM الذي يقيس سرعة التعديل الذي يتم إجراؤه كل عام نحو التوازن على المدى الطويل. يتم تحديد طول التأخير الأمثل للنموذج ECM في المعادلة (4) من خلال معايير اختيار التأخير في Akaike.

لتقدير انحدار بانلARDL، يتم استخدام تقنية المجموعة المتوسطة المجمعة (PMG).تمت مناقشة تقنية التقدير هذه بواسطة Pesaran و Shin و Smith (1999)،والتي تمزج بين متوسط وتجميع المعاملات. تسمح هذه الطريقة في التقدير للحدودالثابتة والمعاملات قصيرة المدى وتباينات الخطأ بالاختلاف بحرية عبر المجموعات. وفي الوقت نفسه، فإن مقدر PMG المعتمد على الاحتمالية يقيد المعاملات طويلة المدى لتكون متطابقة عبر المجموعات.

نتيجة لذلك، يؤدي هذا إلى تقديرات متسقة عندما يكون تقييد التجانس صحيحًا بالفعل. أيضًا، في الحالات التي يكون فيها عدد المقاطع العرضية (N) صغيرًا نوعًا ما، كما هو الحال في هذه الدراسة، يكون

مقدر PGM أقل حساسية للقيم المتطرفة ويمكنه في نفس الوقت تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي الحد الخطأ.علاوة على ذلك، فإن هذا التقدير القائم على الاحتمالية يصحح مشكلة المتغيرات الداخلية عن طريق اختيار هيكل التأخير المناسب لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة.

المطلب الثاني: دراسةأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج بانل

الفرع الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تساعدنا في تحديد وتقييم العلاقة الناتجة عن تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة ' حيث يمثل معدل الاختراق المتغير المستقل بالإضافة إلى متغير مستقل ثان ومتمثل في القروض الممنوحة للقطاع الخاص، أما بالنسبة للمتغير التابع فتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص عينات الدراسة فتمثلت في سلاسل زمنية سنوية ومقطعية خاصة بالجزائر والمغرب ومصر، ممتدة على طولالفترة(2000-2018)، حيث تم تجميع البيانات من البنك الدولي والهيئات العامة للرقابة المالية.

الجدول(5): التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير
G-rate	**معدل الناتج المحلي الإجمالي**
CR	**القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي**
PIN	**معدل الاختراق التأميني كنسبة رقم الاعمال على الناتج المحلي الاجمالي**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على متغيرات النموذج محل الدراسة

1. الوصف البياني للمتغيرات:

تعطي الرسوم البيانية نظرة سريعة علة تطور متغيرات النموذج بحيث تمكن الباحث معرفة وجود أو عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية وهل السلسلة مستقرة أم لا.

الشكل(9): الوصف البياني للمتغير G-RAITE

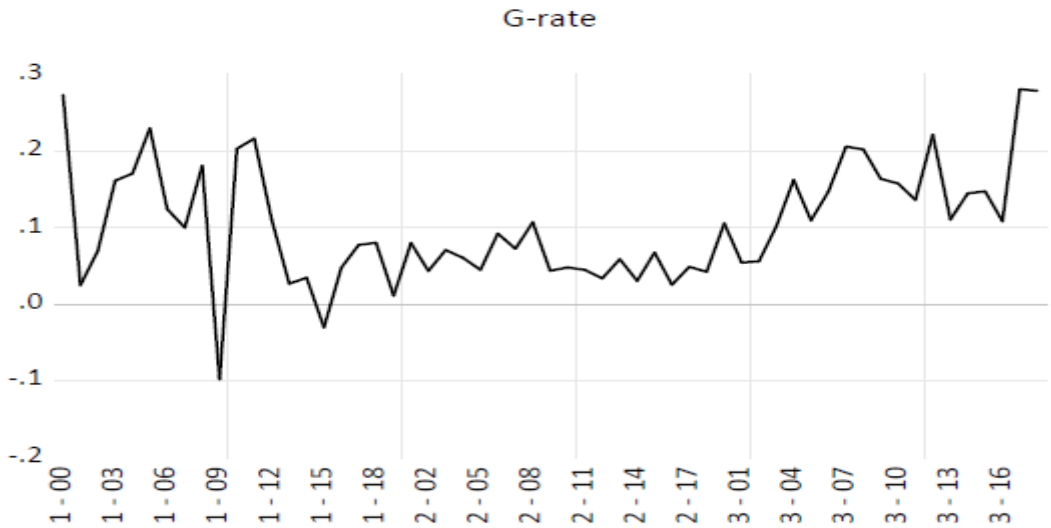

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

يوضحالشكل(9)بأن معدل النمو الاقتصادي G-rate خلال الفترة (2000-2018) يتميز بالتذبذب حيث يظهر عدم استقرار هذي السلسلة للاختلاف بين الدول الثالث فيما يخص معدلات النمو.

الشكل(10): الوصف البياني للمتغيرCR

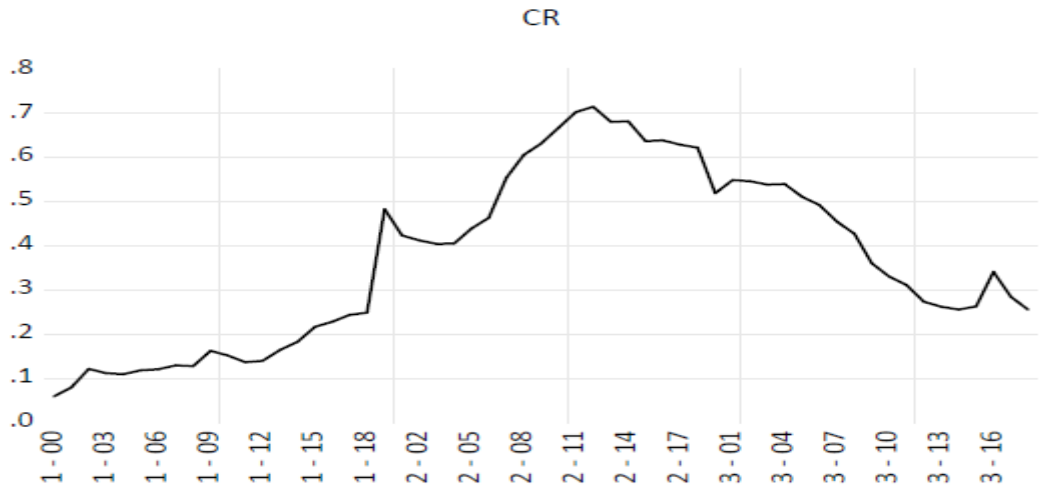

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

يظهر الشكل(10) أن المتغير CR للدول الثالث خلال الفترة (2000-2018) يمر بمرحلتين الأولى تتميز بالتزايد أما الثانية بالتناقص مما يعطي فكرة واضحة على عدم استقرار هذه السلسلة.

الشكل(11): الوصف البياني للمتغير PIN

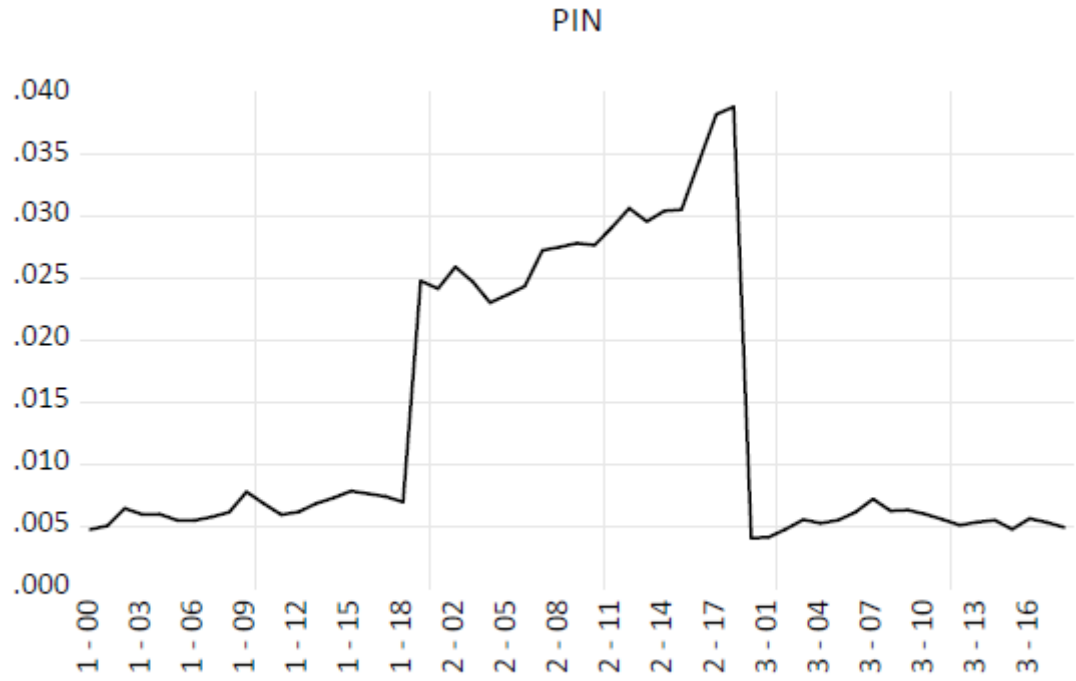

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

من خلال الشكل(11) يتبين لنا أن المتغير Pinخلال الفترة (2000-2018) يظهر نمط غير مستقرة.

الفرع الثاني: نتائج اختبار استقرارية المتغيرات والتكامل المشترك

1. نتائج اختبار استقرارية المتغيرات

إنأول خطوة يتم إتباعها بعد تحديد المتغيرات والتغييرات التي تدخل عليها لتوافق طبيعة الدراسة القياسية هي إجراء اختبارات الاستقرارية، وهذه الأخيرة تحدد لنا درجة تكامل المتغيرات. فيما يلي يتم عرض نتائج اختبار الاستقرارية ل (IPS)

جدول (6): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار (IPS)

المتغيرات	الاختبار	عندالمستوى (Level)			الفرقالأول (First difference)		
		إحصائيةW	الاحتمال	القرار	إحصائيةW	الاحتمال	القرار
CR	القاطع Intercept	0.8911	0.8136	غير مستقرة	-1.6928	0.0452	مستقرة
	Intercept &Trend القاطع + اتجاه عام	1.1436	0.8736	غير مستقرة	-1.09732	0.1363	غير مستقرة
G-rate	Intercept	0.2388	0.7101	غير مستقرة	-4.3397	0.0000	مستقرة
	Trend&intercept	-0.8006		غير مستقرة	-2.9734	0.0015	مستقرة
Pin	Intercept	0.2208	0.5874	غير مستقرة	-2.6979	0.0035	مستقرة
	Trend&intercept	0.6967	0.2430	غير مستقرة	-2.4026	0.0081	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار الاستقرارية لاختبار(IPS)وذلك للتأكد من عدم وجود متغيرات متكاملةمن الدرجة الثانية، من الملاحظ أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأول، وعليه ننتقل إلى الفروقات الأولى ونلاحظ من خلال هذه الأخيرة أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي المتغيرات متكاملة من الدرجة 1.

2. اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

بعد اجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Pedroni)، فكانت النتائج كالاتي:

الجدول (7): نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

داخل الفرديات(COM.AR)	الإحصائية	الاحتمال
إحصائيةV	-0.120527	0.6996
إحصائيةRHO	-2.532128	0.0026
إحصائيةPP	-4.123282	0.0000
إحصائيةADF	-4.122957	0.0000
بين الفرديات(Indiv.AR)	الإحصائية	الاحتمال
إحصائيةRHO	-1.968281	0.0245
إحصائيةPP	-4.984099	0.0000
إحصائيةADF	-5.172162	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews12

تظهر نتائج اختبار(Pedroni) الكائنة في الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل إلى أغلب الاختبارات أقل من 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة وهي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاث.

الجدول(8): نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرين معدل الاختراق و معدل النمو الاقتصادي

داخل الفرديات(COM.AR)	الإحصائية	الاحتمال
إحصائيةV	0.0056977	0.5171
إحصائيةRHO	-3.995536	0.0000
إحصائيةPP	-4.293314	0.0000
إحصائيةADF	-2.373752	0.0016
بين الفرديات(Indiv.AR)	الإحصائية	الاحتمال
إحصائيةRHO	-3.079253	0.0010
إحصائيةPP	-5.094323	0.0000
إحصائيةADF	-1.461721	0.0719

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن احتمال المقابل إلى اغلب الاختبارات أقل من 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة وهي وجود تكامل مشترك بين المتغيرين pin,G-rate.

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات الثلاثة (G-rate ،Pin،CR)

1. نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل للبانل:

يلاحظ من خلال مخرجات عملية التقدير باستخدام تقنية PMG أن المتغيرات المستقل والمتمثلة في نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي (CR)، و معدل الاختراق (Pin) غير معنوية عند 0.05، ولكن المتغير CR ذا معنوية إحصائية عند 0.1، حيث هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والقروض كما هو موضح بالجدول أدناه.

الجدول(9): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

متغيرات	المعلمات	Tإحصائية	إحتمالية
CR	-0.068283	-1.909925	0.0628
Pin	0.186372	0.166072	0.8689

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

2. نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير للبانل:

يلاحظ من مخرجات تقدير نموذج تصحيح الخطأ، الجدول(10)،وجود ثلاث معاملات ذوي معنوية إحصائية. أهمها، معامل حد تصحيح الخطأ حيث كانت سرعة تصحيح الخطأ كبيرة جدا، أي أن التصحيح يتم تقريبا في نفس السنة، كما يلاحظ بأن معامل معدل الاختراق سالب وغير معنوي، أما معامل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهو سالب ومعنوي، أي وجود علاقة عكسية بين القروض الممنوحة والنمو الاقتصادي، والذي يمكن تفسيره بضعف وعدم كفاءة القطاع المصرفي ووجود عيوب هيكلية في اقتصاديات هذه الدول بشكل العام.

الجدول(10): نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير

متغيرات	المعلمات	Tإحصائية	إحتمالية
COINTEQ01	−1.064242	−6.316894	0.0000
D(Pin)	−1.371039	−1.201702	0.2361
D(CR)	−16.93827	−2.744643	0.0088
C	0.135582	19.62916	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

الفرع الرابع: تقدير نموذج الخطأ للمقاطع (الجزائر، و المغرب، و مصر)

بما أننا تطرقنا إلى نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للبانل، نحاول معرفة أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي لكل دولة على حدى.

الجدول(11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر للمتغيرات الدراسة

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	احصائيةt	الاحتمال
COINTEQ01	−1.021157	0..016396	−62.28248	0.0000
D(Pin)	−24.56518	1047.847	−0.023443	0.9828
D(CR)	−3.538514	1.879562	−1.882627	0.1563
C	0.148440	0.000603	246.0390	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

من خلال الجدول (11) بالأعلى نلاحظ أن إشارة معامل الانحدار سالبة (−1.021157) تقريبا تساوي الواحد وعند مستوى معنويةأقل من 0.05، وهذا يدل على أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول احصائيا ويدل أن التصحيح يتم في نفس السنة. كما يظهر بأنه لا توجد علاقة معنوية متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي في الجزائر في الاجل القصير. أما فيما يخص نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأللمغرب، الجدول (12)، فيلاحظ على خلاف الجزائر وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية للمتغير القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الأمد القصير.

الجدول(12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المغرب للمتغيرات الدراسة

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	احصائيةt	الاحتمال
COINTEQ01	−1.375197	0.049744	−27.64572	0.0001
D(Pin)	−4.720595	13.14972	−0.358988	0.7434
D(CR)	0.330430	0.029008	11.39091	0.0015
C	0.124779	0.001289	96.80882	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

أما بخصوص نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمصر، والتي تظهر بالجدول(13) بالأسفل نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارةسالبة وأقل من الواحدالتي تقدر بـ (0.790278) وذو معنوية إحصائية عند المستوى 5%, أي أن هناك سرعة كبيرة لتصحيح الاختلالات من الأجل القصير إلى إعادة التوازن في الأجل الطويل، أين يتم تصحيح ما نسبته 79% من هذه الاختلالات خلال سنة واحدة. وما يلفت الاهتمام أن معامل القروض الممنوحة للقطاع الخاص ذات معنوية إحصائية وهي سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين القروض الممنوحة والنمو الاقتصادي مما يؤكد أن مصر تعاني إشكالات حقيقية في إدارتها للقطاع المصرفي.

الجدول(13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا في مصر للمتغيرات الدراسة

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	احصائيةt	الاحتمال
COINTEQ01	−0.796372	0.047631	−16.71946	0.0005
D(Pin)	−21.52902	398.9514	−0.053964	0.9604
D(CR)	−0.905033	0.119612	−7.566436	0.0048
C	0.133527	0.001612	82.84969	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews12

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة التوازنية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاختراق

بعدما تطرقنا في المطلب السابق لتقدير نموذج تصحيح الخطأ لثلاث متغيرات، وهذا لمعرفة أثر كل من معدل الاختراق، ونسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، سوف نحاول في هذا المطلب تناول متغيرين فقط وهما أثر معدل الاختراق على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج بانل ARDL، فكانت النتائج المتعلقة بكل دولة على حدى.

الفرع الاول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للجزائر

توضح نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ المتعلقة بالجزائر والظاهرة بالجدول(14) أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارةسالبة وأقل من الواحدالتي تقدر بـ (0.78) وذو معنوية إحصائية عند المستوى 5%، أي أن هناك سرعة كبيرة لتصحيح الاختلالات من الأجل القصير إلى إعادة التوازن في الأجل الطويل، أين يتم تصحيح ما نسبته 78% من هذه الاختلالات خلال سنة واحدة، كما يلاحظ بأن معاملات المتغير Pin غير معنوية.

الجدول(14): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر للمتغير معدل الاختراق

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	احصائيةt	الاحتمال
COINTEQ01	−0.780278	0.056721	−13.75640	0.0008
D(Pin)	−94.59283	366.2956	−0.258242	0.8129
D(Pin(−1))	8.503617	892.2294	0.009531	0.9930
C	0.115308	0.001403	82.19603	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمغرب

توضح نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ المتعلقة بالمغرب والظاهرة بالجدول (15) أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارةسالبةوأكبر من الواحد بـ (−1.02) وذو معنوية إحصائية عند المستوى 5%، أي أن هناك سرعة كبيرة لتصحيح الاختلالات من الأجل القصير إلى إعادة التوازن في الأجل الطويل، كما يلاحظ بأن معاملات المتغير Pin عند التأخير الأول معنوي عند 0.1، أي توجد علاقة طردية بين التأمينات والنمو الاقتصادي بالمغرب.

الجدول (15): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المغرب للمتغير معدل الاختراق

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	احصائيةt	الاحتمال
COINTEQ01	−1.024432	0.021086	−48.58459	0.0000
D(Pin)	1.654369	5.211149	0.317467	0.7717
D(Pin(−1))	13.28544	5.598263	2.373135	0.0982
C	0.200348	0.000960	208.6720	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews12

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمصر

يظهر الجدول (16) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث معامل تصحيح الخطأ ذو إشارةسالبة وأقل من الواحدالتي تقدر بـ (0.430932) وذو معنوية إحصائية عند المستوى 5%, أي أن هناك سرعة كبيرة لتصحيح الاختلالات من الأجل القصير إلى إعادة التوازن في الأجل الطويل، في حين لا توجد أي علاقة معنوية بين معدل الاختراق والنمو الاقتصادي في مصر في الاجل القصير.

الجدول(16): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في مصر للمتغير معدل الاختراق

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	احصائيةt	الاحتمال
COINTEQ01	−0.430932	0.054395	−7.922307	0.0042
D(Pin)	−20.37787	439.2990	−.0046387	0.9659
D(Pin(−1))	46.49786	463.5331	0.100312	0.9264
C	0.086938	0.001928	45.08248	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات Eviews12

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أثر قطاع التأمينات على النمو الاقتصادي، وكانت عينة الدراسة مخصوصة بثلاث دول من شمال افريقيا، الجزائر، المغرب، ومصر، حيث تجمعها عدة خصائص موضوعية. خلصنا من هذا الفصل في شقه التحليلي واقع التأمين في كل من الجزائر ومصر والمغربمن نشأة، وشركات وهيئات رقابية، بالإضافةإلى المقارنة بين سوق التأمين في كل من الجزائر ومصر والمغرب، حيث كان سوق التأمين الجزائري والمصري ضعيفا من حيث معدل الاختراق مقارنة بالسوق التأمين المغربي، أما فيما يخصالدراسة قياسية والتي تناولتأثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث باستخدام معطيات بانل في الفترة الممتدة من 2000-2018، ومن خلال مخرجات عملية التقدير نموذج تصحيح الخطأ و باستخدام تقنية PMG أن المتغيرات المستقل والمتمثلة في نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي (CR)، و معدل الاختراق (Pin) غير معنوية عند 0.05، ولكن المتغير CR ذا معنوية إحصائية عند 0.1، حيث هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي في الأمد الطويل.

أما فيما يخص العلاقة في الأمد القصير يلاحظ من مخرجات تقدير نموذج تصحيح الخطأ، أن تصحيح الاختلالات بين الأمد القصير والطويل تتم تقريبا في نفس السنة، كما يلاحظ بأن معامل معدل الاختراق سالب وغير معنوي، أما معامل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهو سالب ومعنوي، أي وجود علاقة عكسية بين القروض الممنوحة والنمو الاقتصادي، والذي يمكن تفسيره بضعف وعدم كفاءة القطاع المصرفي ووجود عيوب هيكلية في اقتصاديات هذه الدول بشكل العام.

عندما تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام متغيرين فقط، معدل الاختراق ومعدل النمو الاقتصادي، أظهرت النتائج أن المغرب يتفوق نسبيا على الجزائر ومصر من ناحية أثر قطاع التأمينات على النمو الاقتصادي، حيث وجد معامل معدل الاختراق معنوي عند0.1 وهذا عند التأخير الأول، أي توجد علاقة طردية بين التأمينات والنمو الاقتصادي بالمغرب، وهذا بخلاف الجزائر ومصر.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستطيع القول أن لقطاع التأمين مساهمة ضعيفة في النمو الاقتصادي للدول الجزائر ومصر والمغرب وهذا راجع لضعف أهمية قطاع التأمين في البلد وأيضا إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة للفترة(2000-2018).

بالنسبة لعملية قياس اثر قطاع التأمين على النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000-2018) باستخدام نموذج (Panel ARDL)، تم اختيار ثلاث متغيرات متمثلة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاختراق، حيث تمثل القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل الاختراق المتغيرات المستقلة بينما معدل الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع، وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور قطاع التأمين و النمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج (Panel ARDL).

❖ نتائج الدراسة:

ومما تقدم ذكره في هذه الدراسة، يتم تقديم جملة من النتائج التالية والتي تعتبر إجابة على الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى والقائلة علاقة طردية بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الدول الثالث غير محققة وذلك لأنه لا توجد علاقة مقبولة إحصائيا عند مستوى 5 % سواء في الأمد الطويل أو القصير.
- بالنسبة للفرضية الثانية القائلة بعدم اختلاف أثر التامين على النمو الاقتصادي في الدول الثالث غير محققة، حيث أظهرت النتائج أن المغرب يتفوق نسبيا على الجزائر ومصر من ناحية أثر قطاع التأمينات على النمو الاقتصادي، حيث وجد معامل معدل الاختراق معنوي عند0.1 وهذا عند التأخير الأول، أي توجد علاقة طردية بين التأمينات والنمو الاقتصادي بالمغرب، وهذا بخلاف الجزائر ومصر.
- بالنسبة للفرضية الثالثة والقائلة بأن قطاع التامين أقل أثرا من القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، فكانت النتائج غير متوقعة حيث ظهرت القروض الممنوحة للقطاع الخاص ذات أثر سلبي بالنسبة للدول الثالث، والتي يمكن تفسيرها بضعف وعدم كفاءة القطاع المصرفي ووجود عيوب هيكلية في اقتصاديات هذه الدول بشكل العام.

❖ **صعوبات البحث:**

واجهنا خلال فترة انجاز هذه المذكرة صعوبات عديدة تتمثل في:

- نقص المراجع(الكتب) وعدم توفرها في مكتبة الكلية.
- صعوبة وعدم توفر معلومات كافيةلبناء نموذج قياسي جيد وموثوق.

الملاحق

1. مؤشرات الاقتصادية في الجزائر

الجزائر					
السنوات	ناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	عدد السكان	نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي (دولار/الفرد)	رقم أعمال التأمين (مليون دج)	معدل الاختراق
2000	1765,02715	1,35841747	54,7903927	19,5	0,4728976
2001	1740,6066	1,30982969	54,7447128	21,3	0,50389
2002	1781,82891	1,27507186	56,7603559	29,1	0,6434106
2003	2103,38129	1,27591769	67,8638284	31,2	0,5940231
2004	2610,18542	1,3178094	85,3325812	36,7	0,5968337
2005	3113,09488	1,38991905	103,198224	41,4	0,5474754
2006	3478,71	1,47114991	117,027308	46,5	0,5469536
2007	3950,51299	1,55137943	134,977083	53,7	0,5741543
2008	4923,63162	1,63616944	171,0007	67,8	0,6139245
2009	3883,2709	1,72210757	137,211036	77,4	0,7764828
2010	4480,78632	1,80500475	161,20727	81,7	0,6813123
2011	5455,6794	1,88330859	200,013052	86,6	0,593617
2012	5592,22011	1,95146367	209,058992	99,6	0,6144508
2013	5499,58733	2,00270361	209,755003	113,9	0,6841696
2014	5493,05669	2,03358716	213,810025	125,5	0,72844
2015	4177,88954	2,04537209	165,979279	131,2	0,7850324
2016	3946,45245	2,05135237	160,034164	133,5	0,7622197
2017	4109,69822	2,04490931	170,097015	139,5	0,7390268
2018	4142,01856	2,00739866	174,910879	142	0,6962995

2. مؤشرات الاقتصادية في المغرب

المغرب					
السنوات	ناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار/الفرد)	رقم أعمال التأمين (مليون درهم)	معدل الاختراق
2000	1334,94346	1,18140367	38,8572513	10,248	2,481974
2001	1339,29408	1,1486695	39,4595812	10,79132	2,4195153
2002	1416,4884	1,12133609	42,2368368	12,08385	2,5959298
2003	1725,45747	1,10781694	52,0640588	12,33329	2,474169
2004	1952,90253	1,10960288	59,6260202	12,19326	2,3059948
2005	2018,02555	1,12387755	62,3430227	13,10275	2,3708051
2006	2196,01128	1,13982482	68,6408255	14,73348	2,4403795
2007	2499,25994	1,15860746	79,0412949	17,66973	2,7287894
2008	2890,36072	1,19023466	92,5072578	19,74744	2,7543332
2009	2866,92411	1,23620726	92,8973204	20,85046	2,7856959
2010	2839,92612	1,28920744	93,2167467	21,73999	2,7707526
2011	3046,94785	1,34658267	101,370474	23,89388	2,9136142
2012	2912,65827	1,39357546	98,2663066	26,024	3,0692926
2013	3121,68008	1,41526843	106,82565	26,6	2,9623921
2014	3171,69919	1,40384163	110,081249	28,2	3,0474099
2015	2875,25799	1,3688207	101,179808	30,2	3,0568349
2016	2896,7222	1,32590216	103,311649	34,9	3,444336
2017	3035,45443	1,2869613	109,682728	40,7	3,8286244
2018	3226,98279	1,25076295	118,096227	43,1	3,8882669

3. مؤشرات الاقتصادية في مصر

مصر					
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار/الفرد)	رقم أعمال التأمين (ألف جنيه)	معدل الاختراق
2000	1450,47624	1,93038262	99,838544	1375051	0,404308
2001	1378,20338	1,90113779	96,6846361	1469850	0,409771
2002	1191,10324	1,88144999	85,1460674	1805486	0,476507
2003	1102,4682	1,85861819	80,2884615	2311170	0,553574
2004	1062,15809	1,83132698	78,7824675	2544972	0,524412
2005	1186,39331	1,80571677	89,6006656	2955319	0,548806
2006	1397,43669	1,77185528	107,426087	3788493	0,613322
2007	1667,318	1,75169309	130,437828	5362282	0,719963
2008	2044,5278	1,7786913	162,818182	5595813	0,624881
2009	2331,26884	1,86445643	189,147005	6581734	0,631523
2010	2645,96876	1,98480508	218,983666	7213279	0,597819
2011	2791,81077	2,1137756	235,989673	7603783	0,554575
2012	3229,68563	2,214741	279,116667	8508069	0,508035
2013	3262,65759	2,26795426	288,434109	9919472	0,53319
2014	3379,55799	2,25925136	305,595409	11660971	0,547463
2015	3562,93266	2,20702534	329,366577	11594315	0,474419
2016	3519,87324	2,14522227	332,441718	15249618	0,562841
2017	2444,29039	2,09083267	235,733696	18426108	0,531012
2018	2537,12519	2,0332724	249,712999	21776931	0,490759

4. اختبار جذر الوحدة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CR
Date: 06/13/22 Time: 11:52
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 51
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.8911	0.8136

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-0.2233	0.9181	-1.508	0.973	1	1	17
2	-1.9136	0.3187	-1.508	0.973	1	1	17
3	-0.8655	0.7735	-1.508	0.973	1	1	17
Average	-1.0008		-1.508	0.973			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: CR
Date: 06/13/22 Time: 11:53
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 51
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.1436	0.8736

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-1.9223	0.5995	-2.170	0.923	1	1	17
2	-1.1196	0.8947	-2.170	0.923	1	1	17
3	-1.5657	0.7633	-2.170	0.923	1	1	17
Average	-1.5359		-2.170	0.923			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(CR)
Date: 06/13/22 Time: 11:54
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 48
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.69287	0.0452

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-3.5509	0.0203	-1.506	0.992	1	1	16
2	-1.5741	0.4721	-1.506	0.992	1	1	16
3	-2.3118	0.1801	-1.506	0.992	1	1	16
Average	-2.4790		-1.506	0.992			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(CR)
Date: 06/13/22 Time: 11:54
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 48
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.09732	0.1363

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-4.0267	0.0304	-2.170	0.949	1	1	16
2	-2.0355	0.5396	-2.170	0.949	1	1	16
3	-2.2980	0.4115	-2.170	0.949	1	1	16
Average	-2.7868		-2.170	0.949			

5. اختبار جذر الوحدة للمتغير معدل الناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: G_RATE
Date: 06/13/22 Time: 11:55

Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 51
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.71015	0.2388

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-2.6590	0.1013	-1.508	0.973	1	1	17
2	-1.6138	0.4543	-1.508	0.973	1	1	17
3	-1.4648	0.5263	-1.508	0.973	1	1	17
Average	-1.9125		-1.508	0.973			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: G_RATE
Date: 06/13/22 Time: 11:56
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 51
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.80065	0.2117

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-3.4360	0.0797	-2.170	0.923	1	1	17
2	-2.1838	0.4678	-2.170	0.923	1	1	17
3	-2.2232	0.4485	-2.170	0.923	1	1	17
Average	-2.6143		-2.170	0.923			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(G_RATE)
Date: 06/13/22 Time: 11:57
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 48
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.33970	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-4.6635	0.0024	-1.506	0.992	1	1	16
2	-3.7320	0.0143	-1.506	0.992	1	1	16
3	-3.6069	0.0182	-1.506	0.992	1	1	16
Average	-4.0008		-1.506	0.992			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(G_RATE)
Date: 06/13/22 Time: 11:57
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 48
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.97347	0.0015

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-4.4963	0.0135	-2.170	0.949	1	1	16
2	-3.5783	0.0647	-2.170	0.949	1	1	16
3	-3.4513	0.0798	-2.170	0.949	1	1	16
Average	-3.8420		-2.170	0.949			

6.اختبار جذر الوحدة للمتغير معدل الاختراق

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: PIN
Date: 06/13/22 Time: 11:59
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 51
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.2208	0.5874

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-2.3537	0.1681	-1.508	0.973	1	1	17
2	0.5904	0.9847	-1.508	0.973	1	1	17
3	-2.3840	0.1602	-1.508	0.973	1	1	17
Average	-1.3824		-1.508	0.973			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: PIN
Date: 06/13/22 Time: 11:59
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 51
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.69671	0.2430

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-3.9943	0.0305	-2.170	0.923	1	1	17
2	-1.4764	0.7970	-2.170	0.923	1	1	17
3	-2.1993	0.4602	-2.170	0.923	1	1	17
Average	-2.5567		-2.170	0.923			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(PIN)
Date: 06/13/22 Time: 12:00
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 48
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.69798	0.0035

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-3.7076	0.0150	-1.506	0.992	1	1	16
2	-2.5390	0.1254	-1.506	0.992	1	1	16
3	-2.9240	0.0645	-1.506	0.992	1	1	16
Average	-3.0569		-1.506	0.992			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(PIN)
Date: 06/13/22 Time: 12:00
Sample: 2000 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 48
Cross-sections included: 3

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.40269	0.0081

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-3.5398	0.0690	-2.170	0.949	1	1	16
2	-3.5648	0.0662	-2.170	0.949	1	1	16
3	-3.4583	0.0789	-2.170	0.949	1	1	16
Average	-3.5210		-2.170	0.949			

7. اختبار التكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: G_RATE PIN CR
Date: 06/14/22 Time: 09:46
Sample: 2000 2018
Included observations: 57
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.160627	0.5638	-0.523344	0.6996
Panel rho-Statistic	-2.532128	0.0057	-2.799619	0.0026
Panel PP-Statistic	-4.123282	0.0000	-4.813711	0.0000
Panel ADF-Statistic	-4.122957	0.0000	-4.831886	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-1.968281	0.0245
Group PP-Statistic	-4.984099	0.0000
Group ADF-Statistic	-5.172162	0.0000

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	-0.159	0.004368	0.004390	2.00	18
2	-0.213	0.000340	0.000448	2.00	18
3	0.184	0.002446	0.002540	1.00	18

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	-0.159	0.004368	0	3	18
2	-0.213	0.000340	0	3	18
3	0.184	0.002446	0	3	18

8. نتائج التقدير

LAG 1 1

Dependent Variable: D(G_RATE)
Method: ARDL
Date: 06/14/22 Time: 10:05
Sample: 2001 2018
Included observations: 54
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CR PIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CR	-0.068283	0.035752	-1.909925	0.0628
PIN	0.186372	1.122240	0.166072	0.8689
Short Run Equation				
COINTEQ01	-1.064242	0.168476	-6.316894	0.0000
D(CR)	-1.371039	1.140914	-1.201702	0.2361
D(PIN)	-16.93827	6.171391	-2.744643	0.0088
C	0.135582	0.006907	19.62916	0.0000

Root MSE	0.037364	Mean dependent var	0.000209
S.D. dependent var	0.084787	S.E. of regression	0.043018
Akaike info criterion	-3.312486	Sum squared resid	0.079574

Schwarz criterion	-2.810684	Log likelihood	108.4059
Hannan-Quinn criter.	-3.117469		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

–

Dependent Variable: D(G_RATE)
Method: ARDL
Date: 06/14/22 Time: 10:05
Sample: 2001 2018
Included observations: 54
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CR PIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
CR	-0.068283	0.035752	-1.909925	0.0628
PIN	0.186372	1.122240	0.166072	0.8689
Short Run Equation				
COINTEQ01	-1.064242	0.168476	-6.316894	0.0000
D(CR)	-1.371039	1.140914	-1.201702	0.2361
D(PIN)	-16.93827	6.171391	-2.744643	0.0088
C	0.135582	0.006907	19.62916	0.0000

Root MSE	0.037364	Mean dependent var	0.000209
S.D. dependent var	0.084787	S.E. of regression	0.043018
Akaike info criterion	-3.312486	Sum squared resid	0.079574
Schwarz criterion	-2.810684	Log likelihood	108.4059
Hannan-Quinn criter.	-3.117469		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

_____

9. اختبار التكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: G_RATE PIN
Date: 06/14/22 Time: 19:49
Sample: 2000 2018
Included observations: 57

Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.056977	0.4773	-0.042859	0.5171
Panel rho-Statistic	-3.995536	0.0000	-4.481472	0.0000
Panel PP-Statistic	-4.293314	0.0000	-5.112212	0.0000
Panel ADF-Statistic	-2.373752	0.0088	-2.952600	0.0016

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-3.079253	0.0010
Group PP-Statistic	-5.094323	0.0000
Group ADF-Statistic	-1.461721	0.0719

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	-0.151	0.004623	0.004557	2.00	18
2	-0.210	0.000347	0.000463	2.00	18
3	0.361	0.003250	0.003245	1.00	18

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	-0.247	0.003067	1	--	17
2	0.212	0.000324	1	--	17
3	0.301	0.003237	1	--	17

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: G_RATE PIN
Date: 06/14/22 Time: 19:50
Sample: 2000 2018
Included observations: 57
Cross-sections included: 3
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.329819	0.9082	-1.459578	0.9278
Panel rho-Statistic	-2.864146	0.0021	-3.065207	0.0011
Panel PP-Statistic	-5.344423	0.0000	-5.744961	0.0000

Panel ADF-Statistic	-3.100435	0.0010	-3.176296	0.0007

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-1.882713	0.0299
Group PP-Statistic	-5.284294	0.0000
Group ADF-Statistic	-1.660155	0.0484

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	-0.172	0.004187	0.004048	2.00	18
2	-0.164	0.000379	0.000499	2.00	18
3	0.022	0.002183	0.002003	2.00	18

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	-0.259	0.002799	1	--	17
2	0.223	0.000354	1	--	17
3	-0.294	0.002144	1	--	17

10. نتائج التقدير

Dependent Variable: D(G_RATE)
Method: ARDL
Date: 06/14/22 Time: 19:43
Sample: 2002 2018
Included observations: 51
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
PIN	-5.225687	1.044844	-5.001402	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.745214	0.172223	-4.327026	0.0001
D(PIN)	-37.77211	29.11357	-1.297406	0.2013
D(PIN(-1))	22.76230	11.94779	1.905148	0.0633
C	0.134198	0.034074	3.938420	0.0003

Root MSE	0.038204	Mean dependent var	0.004743
S.D. dependent var	0.078856	S.E. of regression	0.043483
Akaike info criterion	-3.297474	Sum squared resid	0.083192
Schwarz criterion	-2.831515	Log likelihood	106.9780

Hannan-Quinn criter. -3.116387

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

11. اختبار تصحيح الخطأ لمعدل الاختراق و القروض الممنوحة للقطاع الخاص

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.021157	0.016396	-62.28248	0.0000
D(PIN)	-24.56518	1047.847	-0.023443	0.9828
D(CR)	-3.538514	1.879562	-1.882627	0.1563
C	0.148440	0.000603	246.0390	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.375197	0.049744	-27.64572	0.0001
D(PIN)	-4.720595	13.14972	-0.358988	0.7434
D(CR)	0.330430	0.029008	11.39091	0.0015
C	0.124779	0.001289	96.80882	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.796372	0.047631	-16.71946	0.0005
D(PIN)	-21.52902	398.9514	-0.053964	0.9604
D(CR)	-0.905033	0.119612	-7.566436	0.0048
C	0.133527	0.001612	82.84969	0.0000

12.اختبار تصحيح الخطأ لمعدل الاختراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.780278	0.056721	-13.75640	0.0008
D(PIN)	-94.59283	366.2956	-0.258242	0.8129
D(PIN(-1))	8.503617	892.2294	0.009531	0.9930
C	0.115308	0.001403	82.19603	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-1.024432	0.021086	-48.58459	0.0000
D(PIN)	1.654369	5.211149	0.317467	0.7717
D(PIN(-1))	13.28544	5.598263	2.373135	0.0982
C	0.200348	0.000960	208.6720	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.430932	0.054395	-7.922307	0.0042
D(PIN)	-20.37787	439.2990	-0.046387	0.9659
D(PIN(-1))	46.49786	463.5331	0.100312	0.9264
C	0.086938	0.001928	45.08248	0.0000

قائمة المراجع

1.الكتب:

1. أيد منير عبودي، إدارة التأمين والمخاطر.

2. عبد الله محسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر.

3.سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين.

4.أبو الفضل هاني بن فتحي، التأمين وأنواعه المعاصرة.

5. محمد حربي عريفات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر.

6. أحمد محمد لطفي احمد، نظرية التأمين المشكلات العلمية والحلول الإسلامية.

7. كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر.

8. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية المصرفية.

2. اطروحات و مذكرات:

1. مصطفى ميلاوي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم بعنوان دراسة مع التزام شركات التأمين الجزائرية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية IRS/FRA.

2. مدهد صادقي، مذكرة حول تبني نظام التامين التكافلي في الجزائر دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات، الاغواط.

3. زينب زبدة، مذكرة ماستر بعنوان التأمين والقروض العقارية دراسة بنك الجزائر.

4. خديجة تافساست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصاد بدراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013.

5. عادل زقرير، أطروحة دكتوراه، اثر تطور جهاز مصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2013.

6. خالد مريش، مذكرة بعنوان أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد وطني دراسة تحليلية 2010-2017.

7. شهيناز بدراوي، أطروحة دكتوراه بعنوان تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014.

3. المجلات:

8. مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد02.

9. رانيا تغليسية، قياس اثر نمو قطاع التامين على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة آفاق العلمية، مجلد13، العدد 2021/02.

10. الياس شاهد وعبد النعيم دفرور، مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية لمعدل الاختراق للفترة 1995-2012، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد10.

5. محاضرات:

11. عبد الرزاق بن عمرة، محاضرة بعوان خطوات تطبيق تقنية panel data modelباستخدام برنامج Eviews10، جامعة فرحات عباس سطيف، متخصص في الاقتصاد الكمي، 2021.

4. القرآن الكريم:

12. سورة قريش الآية 4.

13. سورة إبراهيم الآية 5.

5. مواقع الالكترونية:

14.www.elmizane.10:00.16/05/2022.

15.https://fra.gov.eg/.00:15.03/06/2022.

16.https://www.droitfonc.com/.09:30.05/06/2022.

17.https://www.insurance4arab.com/.01:00.03/06/2022.

18.httpsi ://www.acaps.ma/00 :20.06/06/2022.

19. https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html

6. المراجع الاجنبية:

20. Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289–326.

21. Pesaran, M. H. and Y. Shin, 1999. An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis. Chapter 11 in S. Strom (ed.), *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*. Cambridge University Press, Cambridge.